

الوقائع

المجلس الوطني الاستشاري يناقش بيان الحكومة

عقد المجلس الوطني الاستشاري جلسة سرية اليوم برئاسة دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي وحضرها دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران والسادة الوزراء وجرى خلال الجلسة مناقشة البيان الذي أدلى به السيد مضر بدران رئيس الوزراء في جلسة المجلس التي عقدت يوم الاثنين الماضي .

وأدلى عدد من السادة أعضاء المجلس ببيانات حول سياسة الحكومة الخارجية في الدائرتين العربية والدولية في ضوء بيان دولة رئيس الوزراء .

وفي نهاية المناقشة شكر دولة رئيس الوزراء الرئيس والأعضاء على آرائهم ومشورتهم والملاحظات التي أبدوها حول سياسة الحكومة وقال ان الآراء ملقحة لأنها تنطلق من منطلق واحد وهو المنطلق القومي . . . كما شكرهم على أسلوب الحوار الإيجابي الذي ساد الجلسة .

وأوضح دولة رئيس الوزراء بعض الجوانب التي اقتضتها بعض الآراء التي أثرت وأكد على ان الحكومة ستستمر في هذه السياسة من الحوار الحر المسؤول مع أعضاء المجلس .

وفي نهاية الجلسة أصدر المجلس الوطني الاستشاري البيان التالي :

أولاً : - يؤيد المجلس ويبارك مبادرة الأردن لتحقيق التضامن العربي وتوحيد الصف وحشد طاقات الأمة العربية سبيلاً لبناء قوة العرب الذاتية من أجل استعادة حقوقهم والدفاع عن مصيرهم .

تعريف

- ١ - أمد ويوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا الحفر بمساعد الأمين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الضبط السيدان نذير عطيات ونائل المزوب .
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المجلة : السيد نائل المزوب .

ثانياً : - يناشد المجلس قادة العرب والشعب العربي كله الاستجابة لهذه الدعوة المباركة والإسهام في العمل المشترك من أجل تحقيق

أهداف هذه الدعوة . . .

ثالثاً : - يؤكد المجلس على ضرورة استمرار الأردن في هذا المسمى القومي وأهيمته كمنطلق لسياسة الثابتة لتعميق هذا الاتجاه العربي المشترك وتطويره نحو الأهداف العربية العليا في جميع المجالات .

رابعاً : - يدعو المجلس الدول العربية الشقيقة إلى ان ترفع عن خلافاتها وتسعى إلى مستوى مقتضيات القضايا القومية العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

خامساً : - يناشد المجلس الأمة العربية ، قادة الأردن ودول المواجهة بدعمها في مسودتها واستكمال قوتها في وجه العدو المشترك وإطعامه التوسعية .

سادساً : - يؤكد المجلس على أهمية بناء الجبهة الداخلية على أساس من الوحدة الوطنية والحرية المسؤول والوفاقية السالحة .

سابعاً : - يرحب المجلس بلروح الحكومة لسياساتها الخارجية على المجلس بالأسلوب المريح وروح التشاور التي بدت في بيان دولة رئيس الوزراء وأثناء مناقشة المجلس لهذا البيان مؤكداً على تعاونه في تدعيم كل سياسة تجسد المنطلق القومي والوطني وتستلهمها في رسم سياستها ووضع خططها .

هذا ، وقرر المجلس الوطني تأليف لجنة برئاسة دولة رئيس المجلس السيد أحمد اللوزي وعضوية أعضاء لجنة الشؤون الخارجية لأعداد الرد على بيان الحكومة .



مجلس الأمة الأردنية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الاثنين ١٦ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٢٢ أيار ١٩٧٨ م

(العدد ٦)

(الجلد ١)

جدول الأعمال

صفحة

٣

٣

٣

٤

٤

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سلطان المدوان .

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد نايف السعد

ج - كتاب معلنة مقدم من معالي السيد علي السحيمات .

د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد وليد عصفور .

هـ - كتاب معلنة مقدم من سعادة السيد حمادة القواز .

موافقة

٣ - ثلاثة الاوراق الواردة :

صفحة

٤

(احيل اللجنة القانونية
واللجنة الاجتماعية
معاً)

أ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ت ٥١٠٦/٧٣ تاريخ ١٩٧٨/٥/١٠ المتضمن احالة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل إحالته الى اللجنة المختصة .

٤ - ثلاثة مقررات اللجنة القانونية :

١٠

١٠

أ - قرار رقم (٣) بشأن مناقشة النظام الداخلي

(واحيل المجلس
النظام الى المادة
الثامنة)

ب- قرار رقم (٤) بشأن تقديم الصيغة النهائية للنظام الداخلي من اللجنة الى المجلس لاقراءه .

٣٣

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة : ١٩٧٨/٥/٢٩ .

هذا من الأعمال

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/٥/١٢ برئاسة دولة السيد احمد الوزني رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان يميون وتغيب من الاعضاء باجازة السادة سلطان العدوان نايف السعد وجودت المحيسن وتغيب من الاعضاء معتذراً معالي السيد علي السحيمات .

وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .

٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ - معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام .

٤ - معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والآثار .

٥ - معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعة .

٦ - معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل .

٨ - معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية .

١٠ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات والصحة بالوكالة .

١١ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .

١٢ - معالي المهندس سميدينو وزير الاشغال .

النتائج

دولة الرئيس

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

السيد الامين العام

١ - ثلاثة محضر الجلسة السابقة

الجميع

نعفي الامين العام من تلاته .

٢ - الاجازات والاعتذارات

(أ)

السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سلطان

العدوان .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

الموضوع : طلب اجازة

ارجو اعلام دولتكم بانني ساضطر للتنقيب

عن جلسات المجلس الواقعة في الفترة ما بين ١٩٧٨/٥/٢١

ولغاية ١٩٧٨/٦/١٤ بسبب سفري للاربعين لتمثيل

الاردن في جلسات المؤتمر الدولي لكرة القدم الذي

سيعقد في تلك الفترة .

راجياً التكرم باجراء ما ترونه مناسباً .

وتفضلوا بقبول الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

سلطان ماجد العدوان

١٩٧٨/٥/١٨

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته .

الجميع

موافقون .

(ب)

السيد الأمين العام
طلب اجازة مقدم من السيد نايف السعد .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم
لاسباب عائلية طارئة ارجو الموافقة على اجازتي
مدة شهر لقضاءها خارج البلاد اعتباراً من يوم الاثنين
١٩٧٨/٥/٢٢ .

وتفضلوا دولتكم بقبول التحية والاحترام
١٩٧٨/٥/٢١
نايف محمد السعد
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري/عمان
ارجو قبول اعتذاري عن حضور الجلسة
السادة التي ستعقد في ١٩٧٨/٥/٢٢ بسبب سفري في
مهمة رسمية خارج البلاد .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
المهندس علي السحيمات
١٩٧٨/٥/٢١

دولة الرئيس
هل يوافق على اجازته ؟

الجميع

موافقون .

(ج)

السيد الأمين العام
كتاب معلنة مقدم من العضو معالي المهندس
علي السحيمات وزير النقل .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معلنته .

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الإفخيم
نحية واحتراماً .

حيث اني مدعو لحضور اجتماعات المجلس
التفصيلي لمنظمة العمل الدولية وعضو في وفد الأردن

للمؤتمر العام للمنظمة المذكورة ارجو موافقة المجلس
على منحي اجازة من ٢٩/أيار/ ولغاية ٤ تموز ١٩٧٨
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
وليد عصفور

السيد الأمين العام

(د)

طلب اجازة مقدم من السيد وليد عصفور .
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على الاجازة المطلوبة ؟
الجميع :

موافقون .

(هـ)

السيد الأمين العام
كتاب معلنة من سعادة السيد حمادة الفواز
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
ارجو التفضل بالموافقة على قبول معلنتي عن
حضور جلسة السوم لأسباب اضطرارية هامة .
واقبوا فائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

حمادة الفواز

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على قبول معلنته

الجميع :

موافقون .

٣ - تلاوة الأوراق الواردة

دولة رئيس المجلس

تتلى الأوراق الواردة :

السيد الأمين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ت/٧٣/٥١٠٦

تاريخ ١٩٧٨/٥/١٠ المتضمن احالة مشروع قانون
التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس ،

دولة رئيس المجلس

ارجو عدم الكلام دون اذن
معالي الدكتور تفضل . . .

الدكتور اسحق الفرسان

دولة الرئيس انا اعتقد ان للقانون معدين ،
بعد قانوني وبعد اجتماعي وصلاحيته للجنة
التربوية والاجتماعية والقانونية .

دولة رئيس المجلس

السيد انعام المقي

السيد انعام المقي

دولة الرئيس ، انني على اقتراح احالة القانون
الى اللجنتين القانونية والاجتماعية ولود ان اعلق على
ما تفضل به الدكتور الشاعر ، بالنسبة لابداء اراء
جميع الاخوان قبل ان تقوم اللجنتان بتقديم القانون
يمكن حل هذا الموضوع بأن يقدم اي عضو اي مقترحات
حول موضوع عقد اللجنتين .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك تفضل . . .

السيد سلمان القضاء

في الواقع انه ما تفضل به الاخوان بايجاز عملية مطولة
مادام ان اللجنة ستتخذ قرار وسيعرض على المجلس
للمناقشة العامة ، وعندها كل عضو يمكن ان يناقش .

دولة رئيس المجلس

مشروع القانون وزع على جميع الاعضاء
عند الاقتراح بأن يحال الى اللجان المختصة اللجنة المختصة
الاولى هي القانونية واللجنة الثانية المختصة هي لجنة
الشؤون الاجتماعية والتربوية بحكم كونها اللجنة
الاجتماعية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملاً بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني
لاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ابعث لدولتكم (٧٠)
نسخة من مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذي
تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت ، وارجو
عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الرأي فيه .

واقبلو فائق الاحترام

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

يحال القانون الى اللجنة القانونية - هل يوافق
المجلس على ذلك ؟

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، قبل ان يحال الى اللجنة القانونية
اذا امكن ان يوزع علينا قبل الجلسة القادمة وليجري
نقاش عام حوله في بعض نقاط يمكن ان يحال الى لجنتين .
دولة رئيس المجلس

الامر معكوس سعادة الاخ ، هذا مشروع
قانون نظامنا الداخلي وتقاليدنا ان يحال الى اللجنة المختصة
التي هي اللجنة القانونية واللجنة القانونية ، هي جزء
مصغر من المجلس لا يمتنع على اي عضو الاتصال معها
واجراء الحوار وقد وزع مشروع القانون على كل
الاعضاء وعندها اللجنة تدرسه مع الجهات المختصة
بالحكومة وايضاً مع اي جهة بالمجلس ثم تعيد الى توصيات
من اللجنة المختصة واذا احتاج الامر ان تجتمع اكثر من
لجنة مختصة لهذا الامر وهكذا سيكون الامر .

دكتور كارلوس تفضل . . .

الدكتور كارلوس دعمس

انا انسب ان يحال الى اللجنة الاجتماعية .

* وزع على الاعضاء مع الجدول في ١٩٧٨/٥/٢٠

هنا من الأشغال

السيد سليمان عرار

انا أؤيد ان يذهب الى اللجنتين .

الدكتور جمال الشاعر

سيدي الرئيس نقطة نظام ، ولو انه يقر النظام الداخلي بعد والملك لا يجوز ان نعمل به قبل ان نقرره ، اذ ان هناك المادة (٢٥) منه تقول - يحيل مجلس الوزراء القوانين ومشروعات القوانين الى رئيس المجلس لعرضها على المجلس الذي يقرر إحالتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ، فهذا باعتقادي ان التقليد الذي يمكن ان تتبعه ، نحن لا نريد ان نناقش القواعد القانونية المبينة على النظام الداخلي ، انما على الأقل نريد ان نبدى بصفة اراء استوعبتها من النظام وهذه الراء تنورنا الى اية لجنة يحال . او الى اللجنتين غير مفيد ان ننتج هذا التقليد كل ما جرى القانون ان يحال الى اللجنة المختصة ، انا اعتقد ان التقليد الذي يمكن ان تتبعه والذي لا يتأثر بعرض على المجلس اولا كقراءة اولى او بدون قراءة ، هناك من يريد ان يتكلم ، ثم تحديد ضبطه نصف ساعة او ساعة ثم يحيل الى اللجنة

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان اوتيمه

دولة الرئيس ، مثل ما قلت يحول القانون الى اللجنة القانونية ومن ثم تجري مقابلة بعض المسؤولين من الحكومة ويعرض هذا القانون على المجلس ككل ، ومن ثم يصدر المجلس قراره فيه ويقره او لا يقره .

دولة رئيس المجلس

كأن بك تفضل . . .

السيد كمال الدجاني

أكمالاً لما قاله الزميل الدكتور ، وحتى يتم النظام الداخلي للمجلس يحال القانون للمجلس والمجلس يضع القانون ويوزعه على الاعضاء وينقرر ان يحال اللجنة

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر

السيد طاهر حكمت

اعتقد ان اقترح الدكتور جمال بأجراء مناقشة اولية للقانون ليس هناك تعليقاً . المناقشة الاولى للقانون قبل تقديم عرضه لما جدوى معينة للجنة المقترحة توشي بتوجيهات معينة للجنة القانونية او اللجنة المصغرة في دراسة مشروع القانون على ضوء هذه التوجيهات وبالتالي تختصر عملية اخرى قد يوصي المجلس بإدارته الاولى باجراء . بأن يكون القانون مداراً على طريق معينة او ضمن مبادئ معينة ، فمن اجل ان لا يعاد القانون مرة اخرى الى اللجنة القانونية ، لامانع من اجراء قراءة اولية على مشروع القانون على ضوء ما تراه من صيغة اولية ومن بعدها يحال الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

تفضل عبد الله بك . . .

السيد عبد الله اخور شيد

أؤيد القراءة المقترحة للاستاذ طاهر ، القراءة الاولى قبل التحدث وإحالتها الى اللجنة .

دولة الرئيس

وليد بك

السيد وليد عصفور

مناقشة اولية ، وليس قراءة اولية ، وانما يمكن ان تجري هناك مناقشة عامة لاي قانون قبل إحالته الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله الرحاوي

السيد عبد الله الرحاوي

الفكرة الاساسية من طلب عرض اي قانون على المجلس ، قبل ان يحال من لجنة مختصة بالفكرة

دولة رئيس الوزراء

الواقع الذي يهم الحكومة في هذا الموضوع هو صفة الاستعجال في هذا القانون ولا شك ان لهذا القانون ابعاد اجتماعية على المجتمع الاردني الواحد ، ولاشك بأن هذا القانون هو قانون حديث ويطبق لأول مرة لدينا في الاردن ، ومن المعلوم بأن هذا القانون مر عليه من بعد الرسالة الملكية السامية من وصفه مدة عام ، واذكر في عيد العمال السنة الماضية ، كان هناك توجيه ملكي الى الحكومة بمناسبة عيد العمال بأن يوضع قانون للضمان الاجتماعي الحكومة استمرت في وضع هذا القانون ، شكلت لجان من نقابة المحامين ومن المختصين في الحقل الاجتماعي ، واعلن عنه بالصحف ، وشاورت فيه الغرف التجارية واتحاد العمال وغرفة الصناعة والمهنيين فترة من الزمن الى ان تبلور بالشكل الموجود لاشك باعتقاد الحكومة ان تكون اللجنة الاجتماعية لها رأي بهذا الموضوع لانه له ابعاد اجتماعية ايضاً ولكن الذي يهم الحكومة في هذا الموضوع هو الاستعجال لانه كان متوقعاً في (اول) الشهر الحالي ان يصدر هذا القانون ، وان يكون نافذاً بمناسبة عيد العمال الحالي وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس .

معالي ابر هشام

السيد احمد الطراونه

لكي نسهل على المجلس ، عملية القوانين ارى ان يحال فوراً الى اللجنة القانونية واللجنة

القانونية تعطي الرأي وبعدها الرأي للمجلس اما ان يقبل او لا يقبل ، وفي الحالتين سيعود القانون

الى مجلس الوزراء المختص في الموضوع رأي المجلس

الاساسية هي انه احياناً قد يرى المجلس رفض القانون كبدأ جملة وتفصيلاً دون ان يحيله لبعثه بالنسبة لمجلسنا من حيث كونه يعني صفته استشارية اكثر منها تقريرية أو الزامية يحيل الي ان هذا الحق موضوع غلط يبقى الفائدة التي تحدث عنها الزميل الدكتور الشاعر والاخرين الاخوان

انما يمكن ان تحدث بعض التوجيهات الحقيقية انه اذا كثرت القوانين منتظر ان تكثر ، اعطيت توجيهات من الدراسة الاولى ، وايضاً غير ناضجة انا في الحقيقة مع احترامي للاخوان افضل ان يحال القانون للجنة ومن ثم القرار للمجلس .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، الاستاذ الشريدة تفضل

السيد عبد المجيد الشريدة

سيدي أي مشروع قانون من المفروض ان يحال الى اللجنة القانونية باعتبارها مختصة وبعد ان يرجع المشروع من اللجنة القانونية على المجلس طبيعي ان كل قانون له اهداف وله غايات ، ولكن مثلاً اذا كان يتعلق بالزراعة ووجد المجلس من اتحاد المزارعين واللجنة الزراعية اهتمام لاستكمال بعض المواضيع لآباس ، فمثلاً عندنا بالنسبة للناحية الاجتماعية من اللجنة الاجتماعية لا تقرر قانون ، ولكن اهداف القانون ويرأي انه يحال كل مشروع قانون الى اللجنة القانونية ، ثم يحيل للمجلس اذا وجد ضرورة ذات اختصاص يحال الى لجنة الاختصاص .

دولة رئيس المجلس

شكراً

دولة رئيس الوزراء .

رأي استشاري ويؤدي المشورة ، وإذا دخلنا في متاهات التفسير لن نصل الى نتيجة ، لكن تسهيلا للغرض ، يحال القانون الى اللجنة القانونية مباشرة وهي تدرسه وعندما تنتهي اللجنة القانونية منه عندها يبحث المجلس فيما اذا كان يريد ان يعدل او يرفض او يعطي الرأي بقراءته ، كل هذه الحالات تعود للحكومة لتقرر القانون او ان لا تقرره لذلك اختصاراً للطريق اي ان تدرسه ويحال الى اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي ابو هشام امامنا اقتراحين الاقتراح الاول هو احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية المختصة وإلى اللجنة الاجتماعية معاً لها علاقة وطرف اصلي ايضاً بالبناء الاجتماعي وفي الامور الاجتماعية الاقتراح الآخر هو الترتيب والدراسة الاولى.

دولة رئيس المجلس

الاقتراح فاز بالاحالة الى اللجنة القانونية والاجتماعية ولا يتمتع على اي عضو سواء دكتور كمال الشاعر او غيره اذا جدد له او وجد خلال الاسبوع اي شيء او رأى يبعث به ، ولا يتمتع عليه بعد قراءة قرار اللجنة في المجلس ان يبدى اراء محوله

السيد كمال الدجاني

يجتمعوا معاً .

دولة رئيس المجلس

اي نعم يجتمع معاً .

السيد احمد الطروانة

أرى من الآن أن تضع مبادئ وقواعد لاحالة القوانين وفي جوهرتها الرئيسية في هذا البلد ونحريتها الديمقراطية يوماً القوانين خاصة دولة الرئيس الذي رأى الحكومة بأهمية

هذا القانون والدراسات الطويلة العميقة الواسعة التي اجريت عليه وانه يهم قطاع كبير من المجتمع ويهم الوطن ككل . لذلك فما دام مشروع القانون قد وزع على المجلس الكريم ، فأني اسع الاقتراح باحالته الى اللجنة القانونية والاجتماعية معاً في التصويت للمجلس الكريم . من يوافق على احالته الى اللجنتين المختصتين .

الامين العام

(٤٥) صوتاً

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس تفضل

دولة رئيس الوزراء

في الواقع من ناحية القوانين ، ترى الحكومة بأن اي قانون يعرض على المجلس الكريم ومن ثم يحال الى اللجنة المختصة ، ان يطلب الوزير المختص وقسم التشريع المختص ايضا للمجلس مع اللجنة القانونية وان يعطي الابداع لكل مادة ليخرج بالرأي والمشورة ، على اساس تبادل الآراء من ناحية مبدأ ما في عند الحكومة أي اصرار على ناحية معينة لاي قانون ، وانما بالحوار يمكن ان نصل الى الشيء الذي يقدم المصلحة العامة ، وزير العدل اذا رغب للمجلس بناء على اقتراح الدكتور جمال الشاعر ان يضع المجلس في الضورة ووضع هذا القانون وابعاده الاجتماعية والخدمة الاجتماعية فوزير العمل مستعد ان يقدم في جلسة قادمة شيء للمجلس يبين الابداع الاجتماعية والأسباب الموجبة لطلب الحكومة لوضع هذا القانون اما من ناحية اللجان فإن الحكومة على استعداد ان تلي طلب اي لجنة لاني متخصص سواء كان وزير او من ديوان التشريع أو اللجنة القانونية . الوزراء سيشاركوا أي لجنة ايضاً في ابدأ

ولسوف ينعكس في جهد اللجنة وجهد المجلس ايمان هذا البلد بالاطار العام الذي يقود المسيرة اطار التكافل والمحبة واطار التراث الروحي العريق واطار متطلبات العصر والنظرة المستقبلية لسلامة بناء الاردن وسلامة دور الانسان فيه الذي هو الثروة الحقيقية والذي هو الاساس في النهضة ببناءً وانتاجاً ونظرة الى اي واجبات تتحملوها في معاركنا المتعبة وتحدياتنا . من هذا المنطلق فأني ادعو اللجنة في ان تسارع وان تكثف اجتماعاتها سواء بالاتصال مع المسؤولين او بالحوار مع المجلس نفسه حتى يكون من هذا القانون نموذج يقدمه بين يدي مجتمعا على جدية العمل في هذا المجلس الوطني الاستشاري الذي كان هدفه هو معاونة مؤسسات الدولة الأردنية بكافة اطرانها كوجوانها والله ولي التوفيق .

الدكتور محمد عضوب الزين

كنت ارجب بالانتظار حتى ينتهي المجلس من جدول الاعمال ، ولكن اود ان اغتنم وجود دولة رئيس الوزراء واتقدم بطلب على ان يوضع على جدول الاعمال بالجلسة القادمة ، وطلبي هذا هو انه تفضل دولة رئيس الوزراء ، والتي بيانه السياسي ولقد تفهم الكثير من الاخوان اعضاء المجلس بالمناقشة المادفة البناء واصدر المجلس بيانه حول ذلك ولكنني اتقدم بطلب الى دولة رئيس الوزراء لالقاء بيان كما يسمى (بالسياسة الداخلية) واحتياجات الناس ومشاكلها لانها من حيث الاهمية ان لم ترد في نظري لاتنقص عن اهمية العلاقات العربية الدولية .

دولة رئيس المجلس

شكراً دكتور ، كنت افضل ان تنتهي من جدول الاعمال وان بعدها لا يتمتع عن اي عضو من المجلس الكريم ان يقدم اقتراح الرئاسة المجلس بالصورة الاصولية ووفق النظام الذي سوف نبسأ باقراره ودراسته هذا اليوم .

الرأي واسباب وضع القانون والابعاد الاجتماعية خاصة في هذا القانون ، لانه بأعتقاد الحكومة انه اهم قانون سنه الحكومة الحاضرة ، هو اهم قانون لديها كل مادة في هذا القانون اخذت نقاش طويل جداً لانه ليس كالقوانين الاخرى لان كل مادة لها ابعادها وابعادها الاجتماعية . ولذلك هذا القانون اخذ نقاش طويل جداً فأنا ارحب بأسم الحكومة على اساس ان يكون النقاش أيضاً مع وزير العمل ومع اللجنة القانونية التي سارت مع هذا القانون ذرة طويلة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس .

كمال بك انتهينا من الموضوع .

السيد كمال الدجاني

ارجو ان يكون مع كل قانون الاسباب الموجبة لوضعه .

دولة رئيس المجلس

هذا شيء اساسي ورجاءاً اصحاب المعالي في اي مشروع قانون ان يكون مرفق معه الاسباب الموجبة معالي الدكتور تفضل . . .

اذا سمحت لي ، اريد ان اعلق على هذه النقطة بالذات

اود ان اذنه بمناسبة احالة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الى اللجنتين المختصتين بان هذه بداية هامة ومباركة سواء في مقدمة الحوار الذي جرى او في همة الموضوع الطروح الذي نوه دولة الرئيس بها والتي ليست بخافية على احد لا من اعضاء المجلس الكريم ولا من مجتمعا وان اللجنة الخاصة والمجلس الكاملة امام مسئولية هامة ومقدسة وكبيرة لان هذا بقانون خاصة يتناول قطاعات كبيرة من المجتمع ،

الاخ الحاج بدير تفضل ...
السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، المادة من جدول الاعمال
تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس

تلاوة محضر الجلسة السابقة ؟

السيد سلمان القضاء

في الواقع الذي تفضل فيه الحاج ، لا يجوز
تلاوتها لانها (سرية) .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، سلمان بك

دكتور نريد الاستمرار بجدول الاعمال .

دكتور كارلوس دعمس

ارجو تحديد اجتماعات اللجنة .

دولة رئيس المجلس

السيد وداد ، تفضل

السيد وداد بولص

جدول الاعمال لا يصلنا ، لحد الان لم يصلنا
جدول الاعمال ، ولا اعلم عنه اي شي .

دولة رئيس المجلس

وزع جدول الاعمال بالبريد ، ونحن نعلم
من هذه المشكلة .

الدكتور محمد عضوب الزين

دولة الرئيس فهمته من كلام دولتكم انه سوف اقدم
طلب الى رئاستكم بهذا الموضوع ، لكن هل يعرض على
المجلس الان ؟

دولة رئيس المجلس

قلتم لي وانا اعرضه . بدنا وقت ، كسل
الاقتراحات وكل الطلبات تقدم لرئاسة المجلس لولا
تكميل جدول الاعمال ...

٤ - تلاوة فقرات اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

وليتمفضل مقرر اللجنة القانونية الى المنصة .

(أ)

السيد سلمان بك مقرر اللجنة القانونية

قرار رقم (٣) بشأن مناقشة مواد النظام الداخلي
في اجتماعات متعددة .

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية مساء يوم الاربعاء الموافق
١٩٧٨/٥/٤ بكامل نصابها وبحضور رئاسة دولة رئيس
المجلس ونظرت في مسودة مشروع النظام الداخلي
للمجلس الوطني الاستشاري والذي تلاه مقرر اللجنة
السيد سلمان القضاء والمقدم من قبل اللجنة الفرعية
المكلفة بوضع النظام وقد تداولت في معظم نصوص -
هذا النظام على ان تعقد الجلسة القادمة لاتمام البحث
الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٧٨/٥/٧ .

اللجنة القانونية

(ب)

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الخميس الموافق
١٩٧٨/٥/١٨ بكامل نصابها وبحضور رئاسة دولة رئيس
المجلس السيد احمد الوزبي وبعد ان شكلت لجنة
فرعية لوضع مشروع النظام الداخلي للمجلس الوطنية
الاستشاري وبموجب اللجنة هذا المشروع في جلسات
سابقة معددة ، وتوصلت الى الصيغة التالية المعروضة
على المجلس الكريم . وتوصي اللجنة المجلس الكريم .

لا لا

لا يجوز ان تضع نظام على حساب المجلس ، فطالما
الفتح المجلس خطاب لا بد لهذا الخطاب ان يرد الى
الخطاب دعم للمجلس ودعم شخصيته ، وتبني

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

الخطاب لصفة المجلس . ولا بد للخطاب ان يرد بالنظام
الداخلي ، اذا وجه ، لانه يمكن ان يوجه ويمكن ان
لا يوجه . الحقيقة يجب ان يثبت بنص بالنظام ، وضروري
لصفة المجلس القانونية والمعنوية .

السيد المقرر

ياسيدي ، في الواقع انه هناراعينا احكام القانون
بالضبط ، انه رئيس المجلس هو الذي يدعو المجلس
لاتخاذ وفي اول جلسة يؤول فيها مجلس وطني
استشاري وهي مرة واحدة كل سنتين ، يفتح المجلس
اولى جلساته خلال اسبوع من تعيينه بدعوة من رئيسه
بطبيعة الحال يكون معين .

بالنسبة لموضوع الافتتاح الرسمي الحقيقة نحن عاجلناه
بالمادة (٤) انه اذا رغب جلالة الملك بالقائه خطاب
بالمجلس حتى ليس بالافتتاح في اي طرف من الظروف
خلال الفترة هذه اذا رغب جلالة الملك في القاء كلمة
سامية بالمجلس او من خلال هذا المجلس ترك الباب
مفتوح على اساس ان المجلس عندها ان يتخذ او ان
يختار لجنة للرد على الخطاب الملكي .

دولة رئيس المجلس

تفضل معالي وصفي بك

جميع القواعد الدستورية او التشريعية في حالة
افتتاح المجلس لا بد من الخطاب ، لانه الخطاب اول
خطاب ، يتضمن سياسة الدولة الخارجية والداخلية
ولذلك ليس من المعقول ان يجتمع المجلس فقط للتصديق
على القوانين . لانه من الضروري ان يساهم المجلس في
سياسة الدولة الخارجية والداخلية ، وهذا لا بد لمن
نص .

السيد وصفي ميرزا

يفتح المجلس وتتعقد اولى جلساته للاستماع
الى خطاب الافتتاح .

السيد المقرر

ما في افتتاح افتتح مرة واحدة .

السيد وصفي ميرزا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

لا لا

دولة رئيس المجلس

طاهر بك تنضّل .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي اذا وضعنا نصاً في النظام يفرض ابقاء خطاب من رأس السلطة ورأس السلطات جميعها ان يخاطب فيه المجلس ، نكون فيه بذلك قد خرجنا عن مفهوم القانون لان القانون لم يتضمن مثل هذا بالذات حتى لو وضع مثل هذا الالتزام في نص النظام فإنه خاطي لانه لا يستند لاي قانون .

وعلوم انه هناك فرق بين ما يسمى خطاب العرش الذي يقدم امام المجلس المنتجة والمجالس النيابية وهو جزء من النصوص الدستورية فيه وبين هذا المجلس الذي هو نسيج وحده ولا نستطيع أن نسحب عليه سائر الاحكام التي تسري على المجالس النيابية ولذلك فأنتي اعتقد ان اي نص على الزام على خطاب العرش او الخطاب الموجه من جلالة الملك الى المجلس هو الزام غير طيبوي ويجب استبعاده من النظام .

دولة رئيس المجلس

شكراً ... شفيق بك

السيد شفيق الزوايد

انا ارى ان نوافق على المادة كما وردت بالنظام .

دولة رئيس المجلس

هناك اقتراح .

تفضل عبدالله بك

السيد عبد الله الريماوي

اقتراح تعديل هذه المادة بأضافة الفقرتين التاليتين وتسمية كل منها أ - و (ب) و (ج) الفقرة المقترحة - ب -

مع مراعاة احكام الفقرة السابقة يجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل منها تمتد : (أ) الاول من اليوم الاول من كانون الثاني حتى اليوم الثالث من نيسان . وتمتد الاخرى من اليوم الاول من ايلول حتى اليوم الحادي والثلاثين من تشرين ثاني من نفس السنة .

(ب) ويجتمع المجلس في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة الى ذلك .

مبرات هذا الاقتراح - لهذا الاقتراح تبريران الاول - انه اقتراح يتيح تنظيم اعمال المجلس على مدار السنة بطريقة واضحة المعالم تتيح فرصة ادراك معنى الدورة العادية والدورة الاستثنائية والتبرير الثاني مرتبط بأمر اقترحته في تعديل القانون نفسه . ويتعلق بمحصلات ، اقترحت تعديل القانون القانون بحيث يتمتع الاعضاء بمحصلات ، تأكيداً على ان تتمتعهم بهذه الحصانات لا يتعارض مع احكام الدستور من جهة ويعطيهم من المعاني المعنوية ما يزيد من ثراث هذا المجلس .

ولما كان من غير المستفاد أن تمتد الحصانة الى جميع السنة ولا بد للدورات فان الاخلا بمبدأ الدورات يحملنا في موضع افضل وأشمل بقبول الحصانات هاتان النقطتان هما لصالح هذا الاقتراح وأراد على نقطة محتمل أن تطرح لرد عليها وهي ان هذا الاقتراح يقطع الاستمرار التشريعي فيقال ان الحكومة تحتاج الى سن القوانين عبر السنة كلها فاذا اجيز بدورة بالنص اذا كان غير منعقد بدورة معينة او لفترة معينة فان هذا يحول دون استمرار التشريع قد يقال هذا الكلام ، وقد يستند اصحابه الى المادة ٩٤ من الدستور فيقولون انه في حاله وجود مجلس نواب ينتخب الذي له دورات عادية ودورات

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك طلب عقد دورتين لمتحكي عن الحصانات ، الحصانات ليست موضوع بحثنا الان .

السيد احمد الطراوله

- القانون ، قانون المجلس الوطني الاستشاري يعني الاستمرارية وليس له دورات لسبب انه يعطي المشورة للحكومة ، والقياس على المادة ٩٤ من الدستور قياس بعيد جداً ، واكرر ان الحكومة في الحياة التشريعية البرلمانية ، الحكومة تستطيع في غياب المجلس ان تتصرف كيفما تشاء وتضع القانون المؤقت هو يعني ينتظر من المجلس الاستشاري او البرلمان او مجلس الاعيان اعطائه اي رأي ، اما في هذه الحالة لوجود القانون الموجود عندنا الان ، عندما تريد الحكومة ان تضع قانون يجب قبل قراره ان تعرضه على المجلس وبما ان الحكومة ليست لها دورات فمعنى ذلك ان المجلس الذي هو مستشار الحكومة ليس له دورات

كللك ، الحكومة في قضية المادة (٩٤) ما تفضل به الاخ عبد الله وارد بالدستور في حالة وجود مجلس الامة اما في حالة عدم وجود المجلس فان الحكومة تشرع كافة القوانين ، اذن وجود القانون يصبح ضرورة ولا يوجد سلطة اخرى تشرعه . ولذلك الحكومة تشرع كل قانون فيما يتعلق بالقوانين التي تصدرها ولا تنتظر ان هذا القانون ضروري او غير ضروري ولذلك القياس على الدستور بين مجلس الامة وبين المجلس الاستشاري خلاف مع الفارق ، لا يجوز ابدأ . لذلك اذا كان المجلس له دورات ، ثانياً الحكومة تضع كل تشريع تحتاجه البلد ، والمجلس هنا يعطيها المشورة لذلك ارجوا ان لا يكون هناك دورات ، ولكن يستطيع المجلس ان يمدد جلساته شهر او شهرين سنة سنتين هو ما يراه مناسب وجود قضية دورات هو

استثنائية فان الاستمرار التشريعي مضمون بنص المادة الدستورية التي تجيز وضع القوانين المؤقتة وهي المادة ٩٤ - ولدى قراءة المادة ٩٤ فيوضح الموضوع بما يلي تقول المادة - عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحل يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة .

٢ - في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتل التأخير أو تستدعي صرحتة مستعجلة غير قابلة للتأجيل . معنى هذه المادة ان التشريع بمقتضى العادي يكون متوقف .

المستمر هو التشريع لاغراض استثنائية وعاجلة وضرورية لا يحول دون تحقيق ذلك ابدأ لانه يحجز دعوة المجلس لدورة استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك . فمن هنا فأنتي ارجو الاخذ بهذا الاقتراح . واكرر أنه غير متعارض مع الدستور لا نصاً ولا روحاً .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك تنضّل . . .

السيد احمد الطراوله

الاستاذ عبد الله الريماوي ابدى اقتراحه ثم رد على هذا الاقتراح برضه من سيرد على هذا الاقتراح اظن انه يقع في الرأي الثاني ، هذا المجلس ... السيد عبد الله الريماوي

(مقاطعاً) . . .

دولة رئيس المجلس

.. يريد ان يتكلم يا عبد الله بك ، ولك الحق ان

نرد عليه رجاء

السيد احمد الطراوله

الواقع انه في القانون عندنا

قياس ، من بين مجلس الأمة والمجلس الاستشاري مع وجود الفارق ، لذلك أرى أن لا يأخذ المجلس بهذا الرأي وإن تكون جلسات المجلس مستمرة .
دولة رئيس المجلس
شكراً . . .

السيد المقرر سلمان القضاء

باسمدي في الواقع الملاحظات التي أبدتها معالي أحمد بك هي واردة وأودعها مع لفت النظر إلى أن مهمة هذا المجلس كما هو واضح في قانون المجلس الوطني هي مهمة استشارية والقوانين التي تصدرها الحكومة هي قوانين مؤقتة حتى ولو عرضت على هذا المجلس الكريم وأبدى مشورته فيها ، فيظل موضوع المادة (٩٤) مستمرة إلى أن تعود الحياة البرلمانية وقد عالج المجلس في الموضوع الاستراحة وفي موضوع العطل المادة (٩٧) من المشروع أنه يحسد المجلس مدة العطلة السنوية وعلى الرئيس أن يحيط رئيس الوزراء علماً بذلك حتى يكون في نوع من التنسيق وهذا كل ما هنالك ولهذا أرى أنه التعليل المقترح من الأخ عبد الله لا يتطلب في الحقيقة وضعه .
السيد عبد الله الريمائي

أرجو أن يكون هناك متسع من الوقت وسأبكم بعد أن يبدى الآخرين اقتراحاتهم وسأبكم فيما بعد .
السيد طاهر حكمت

أنا أوافق اللجنة المحترمة على أن القيام بين اللجنة ومجلس النواب هو قياس معنوي ولكني خلافاً لما تفضل به الأخ عبد الله الريمائي أؤيد اقتراحه ، ولكنني أرى أن هذا الاقتراح يجب أن يعلق على اقتراح الحصة فإذا أقر مجلسنا اقتراحه هذا بالحصة الكاملة الأعضاء كان هناك ضرورة تشريعية دستورية وضرورة معنوية عظيمة لنفقد حركتين منفصلتين وهن هما اقتراح

لا يكون المجلس منعقداً خلالهما ولا يتمتع فيها ولكن عند تقرير الحصة لا يجوز أن يكون مستمراً إلى أبد الأبد ، ويجب أن تكون هناك دورات يمكن أن تلاحظ فيها الحكومة ولذلك أنا اقترح تعليق موضوع الدورات .

السيد المقرر

الحقيقة يا سيدي النظام وضع ضمن الإطار القانوني لما يتعدل تعمله .

دولة رئيس المجلس

تفضل عبد الله بك ، وبعدين ننظر في المادة

السيد عبد الله الريمائي

كلامي كتالي قسم في الموضوع وقسم في الشكل دولة رئيس المجلس

موضوع الدورات وليس الحصانات .

السيد عبد الله الريمائي

الموضوع الذي نبحث فيه إذا أراد الاخوان وأحمد الطرولونه المداعبة فله ذلك .

الواقع أنا من النوع الذي يعجب بالمداعبات إذا المجلس الكريم عنده الرغبة والاستعداد ...

دولة رئيس المجلس

مش كثير

السيد عبد الله الريمائي

لاني أقدر من الأخ أحمد على المداعبات التي تلعب بالموضوع

بالنسبة للأخ طاهر هي أنا في الواقع ما كنت غير متوقع أن يوافقني بالمشك .

الواقع أنه طلب الدورات لا يعني إعاقة العمل التشريعي أما في استمرار الاضرار على أن هذا المجلس يتحرك بأجتماعاته وعظائمه وأبداء

الرأي وغير ابداء الرأي مع الحكومة ومع تحركها في ذلك معنى لتأكيد الوظيفة .

في مثل ذلك كنا نعالج من التوجه .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك رجاء هذا امر بت فيه اعلى مجلس تفسير قوانين ولا يجوز ان يوضع موضع المزمز والغمز . هذا تأكيد يعني وظيفة او مش وظيفة هذا موضوع بت به على اعلى مستوى دستوري بالبلد

السيد عبد الله الريمائي

أولاً أنا لا يوجد - احراج بيني وبين دولة رئيس المجلس ، أنا لم اخرج فيما قلت عما يجيز القانون والتعارف كالعادة ، ورجائي لدولة الرئيس قبل ان يطلب مني او يقاطعني انه يفضل ذلك ومع ، أنا لم اتعرض قلت انه هذا الامر هو من احد معاني التأكيد بالأمر ، وهو جزء بالعربي

ولذلك ولاني أريد ان يتبين الاخوان ان كل ما من طبيعته ان يبدى هذا ورأي جديراً ان يطرح وان يأخذ صفة ، ثانياً الاقتراح المطروح انجح خطوة للمجلس ما دام أخذ شهرين او ثلاثة ما دام هو مرتبط بالحصانة للملك أنا ايضاً من خلال ما تفضل به الاخ طاهر سأوافقه على سحبه اقتراحي لحين البت في هذه النقطة وربما يبت في موضوع الحصانة .

دولة رئيس المجلس

نحن الآن امام سحب اقتراح معالي عبد الله بك في هذا الوقت وقرار المادة كما جاءت

السيد عبد الله الريمائي

لا . لا . تعليق .

دولة رئيس المجلس

تعليق شو التعليق .

السيد المقرر سلمان القضاء

لا . لا . نحن نعلق نظام .

دولة رئيس المجلس

لا نستطيع ان نعلق

السيد عبد الله الريمائي

اربط اقتراحي مع الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

المادة نريد أن نصير إلى قراءتها وعرضها على

المجلس وهو صاحب الحق .

السيد عبد الله الريمائي

أنا لي اقتراح أنا اقترح ان يعلق التصويت على هذه المادة ريثما يبت في الموضوع .

السيد المقرر سلمان القضاء

أنا برأي أن أقترح الاخ معالي عبد الله بك سابق لاوانه ، مادام امامنا القانون يجب ان نضع نظامنا الداخلي وفق القانون . واكرر مرة اخرى اذا عدل القانون سنعدل هذا النظام .

السيد عبد الوهاب المجالي

الذي اتضح لي ان اقتراح الاخ معالي عبد الله بك يتعلق في وضع دورات ، الدورات هذه اذا زادت وضعت الحكومة في فترة زمنية طويلة اقل شيء شهر والحكومة المادة المشار لها المادة (٩٤) للحكومة الحق ان تصدر قوانين مؤقتة لها صفة الاستعجال ، جاءت

الحكومة وبهذا القانون وطلبت التقيد بالمادة انه لا يجوز لها ان تصدر قانون إلا اذا استشارت المجلس ، فإذا عطلنا المادة ليقطع المفهوم ، أصبحت الحكومة حتى دستورياً ولا قانونياً لا يستطيع ان يمارس أعماله

الرسمية وبالتالي هذه الاقتراحات موقوفة على القانون حكماً فلا يجوز ان تعدل بالنظام ما يخالف القانون دولة

دولة رئيس الوزراء

في الواقع ، احب ان اضع الاخوان بالخلفية التي وضع بها قانون المجلس الوطني الاستشاري ، فالقانون وضع في مجلس الوزراء كسلطة تشريعية ويبحث الاقتراح الذي يتقدم به الان الاستاذ عبد الله الريماوي بالدورات واخذ مجال النقاش ولكن وجدنا عند وضع هذا القانون بأنه لا يمكن للحكومة ان تتجمد باستشارتها فترة طويلة من الزمن وكما أننا وجدنا ان

مهمة المجلس الوطني الاستشاري هي ليست بالضبط مهمة مجلس النواب فاغفلنا الدورات والاشارة اليها لتستمر الحكومة بأخذ الاستشارات في جميع المجالات سواء كانت قانونية او غير قانونية هو له طبيعة معينة لهذا المجلس ، وأريد الاخوان الذين قالوا هو ليس مجلس نواب والمادة (١٥) أ - وضعت بالنظام فاذا

سيحدث ؟ ، النظام الداخلي من قراءتها في دلالات على انه لا يوجد دورات لهذا المجلس يعني لم يكن المشرع ليصرف الكلمات غلوافية وانما كان له مقاصد بالفعل بأن تكون جلسات المجلس الوطني جلسات مستمرة لان الحكومة لا تستطيع في فترة التعطيل ان تشرع جميع الامور وجاء القانون ليقول على الحكومة ان تستشير هذا المجلس وان تأخذ رأيه الاستشاري ، فلا ادري كيف يمكن التوفيق بالتعطيل ، نظام وقانون مجلس النواب والنص الدستوري يختلف تستطيع الحكومة ان تضع القوانين ومن ثم تعرض القوانين على المجلس النيابي في حال افتتاح الدورة ، طبعاً افتتاح اى دورة تحتاج الى ارادة ملكية الى آخره نصت عليه القوانين وتنتس عيه الانظمة فأي امر ينتج عنه الامور اذا بالخطوات المتواضع او رأيي المتواضع بأنه كان واجب

النص عليه بالقانون وليس بالنظام لا يجوز ان يتعدى النظام على مثل هذه الامور ، ولم ينص عليها في القانون وذلك عن علم ووعي وليس عن سهو ، وشكراً

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس .

السيد محمد علي بلدير

سيدي دولة الرئيس . ايجازاً للدوشرح واذكراً للنظام ان تقر المادة كما وردت واذا كانت هناك اعتراضات عن المادة بالتعديل تطرح وتنتهي بعد ذلك على المادة .

دولة رئيس المجلس

اقرأ المادة كما هي سلمان بك

السيد المقرر

« يفتتح المجلس اولى جلساته خلال اسبوع من تاريخ تعيينه بدعوة من رئيسه .

دولة رئيس المجلس

المادة كما جاءت في قرار اللجنة القانونية موضوعه على التصويت من يصوت عليها ؟ من يثني عليها ؟

السيد عبد الله الريماوي

يطرح اولاً التعديل ، ويطلب التعديل ثم المادة وتطرح بالتصويت .

دولة رئيس المجلس

من يثني على اقتراح عبد الله بك بالتعديل . ؟

السيد عبد الله الريماوي

يؤجل البث في هذه المادة لئلا يتم البث في تعديل القوانين المتعلقة بالخصائص يؤجل البث في هذه المادة

السيد احمد الطراولة

يعني عندما نبحث بالواقع

السيد المقرر

انا اقول ممكن الحقيقة اذا عطلنا هذه المادة فكأننا ننتظر شيئاً يعني ننتظر وضع القانون او اقتراح معالي عبد الله بك موضع التنفيذ الان نحن امام قانون وامام حالة قانونية واقعة فاذا اجلنا هذه المادة معنى ذلك انه نؤجل النظام من حيث النتيجة وهذا مالا يرضاه المجلس .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

سيدي الرئيس . يبدو أن روح الاستعجال بدأت تفسر بعمل هذا المجلس . اولاً من المؤكد أن البت في نظام مثل هذا النظام لا بد ان يأخذ حقه بما له وما عليه ، فاذا وجدنا مصلحة في اية مرحلة بأن نؤجل البت في مادة عندما تستكمل الابحاث في مواد اخرى فإن هذا عملاً شريعياً واصولياً طالما أننا لم نصل الى التصويت على مشروع النظام ككل وبالتالي نحن في مرحلة الافرار ولستنا في مرحلة الموافقة النهائية .

وهذا شيء مشروع ويجب ان يضمن حد ادنى بأن نتدارس ما يمكن ان يكون مفيداً لعملائنا .

دولة رئيس المجلس

أنا احب ان التفت نظر المجلس الى ان مشروع النظام قد مضى عليه اسبوع كما وزع في الاسبوع الماضي وان تأجيل وربط وتعليق اي شيء في النظام او اي مادة في النظام معنى أننا لا ننجز لا قانون ولا نظام .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ عصمور تفضل

السيد وليد عصمور

دولة الرئيس اعتقد ان اقتراح الاخ عبد الله الريماوي غير مقبول لانه يربط شيء بشيء آخر ، لو فرضنا بقي التعديل او تأخر ممكن الاقتراح بتأجيل أو تعليق المادة غير مقبول لانه يربطنا بشيء غير معلوم بماذا سيكون او متى سوف يتم .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي تفضل

السيدة انعام المفتي

سيدي دولة الرئيس نحن ننظر في هذا النظام الذي هو ميثاق من قانون المجلس الموضوع وعلى هذا الاساس لا يمكننا ان ننظر في واقع اي مادة على ضوء تعديل القانون وكما تفضل السيد المقرر يجب ان ننظر الى هذه المظاهر من هذا المنطلق فاذا نظرنا من هذا المنطلق كان هو الدارج .

دولة رئيس المجلس

وتأييداً لكلام السيدة انعام اذا عدل القانون يصبح تعديل النظام سهلاً ولا يتمتع علينا ان ندخل اي تعديل لكونه سهلاً .

السيد عبد الله الريماوي

لو عدنا الى الموضوع قليلاً لظهر ما يلي عديم ولم اقتراح بتعديل القانون منح فكرة تأجيل البحث في تعديل القانون الى ما بعد النقاش ونوقش واتخذ المجلس الكريم حينئذ موقفاً ملخصه . أن تعديل تعديل القانون هو المسبق على تعديل النظام وجرى التصويت لانه لعل وضع النظام في ضوء القانون الجديد ما دام مطروح موضوع التعديل . ان تعديل هذا القانون كان جدير بأن ينتهي ويصدق .

هكذا من الأشغال

دولة رئيس المجلس
الآن أقرأ المادة وهي مطروحة للتصويت.

السيد المقرر
(يفتتح المجلس وتنعقد أولى جلساته خلال اسبوع من تعيينه بدعوة رئيسه) .

دولة رئيس المجلس
من يوافق على هذه المادة كما جاءت من اللجنة القانونية .

السيد الأمين العام
اثني وخمسين صوتاً
« موافقة » .

السيد المقرر
(متابعاً المادة ٣ - أ -

« تعتبر جلسة المجلس قانونية بحضور ثلثي اعضاء على الاقل عند افتتاحها على ان تعتبر قانونية اذا استمرت بحضور الاغلبية المطلقة للاعضاء .

ب- في الجلسة الاولى للمجلس يفتح الرئيس الجلسة ثم تلى الارادة الملكية السامية بتعيين رئيس واعضاء المجلس ، ويقوم الرئيس والاعضاء كل على انفراد وقبل مباشرتهم العمل بالمجلس بحلف اليمين بالصيغة التالية .

« اقسم بالله العظيم ان اكون غليماً للوطن والملك وان احافظ على الدستور وان اخدم الأمة وان اقوم بواجبي بأمانة ونجدة . »

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على المادة (٣) الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة ٤ - اذا وجه جلالة الملك خطاباً الى المجلس يشكل المجلس لجنة للرد على الخطاب الملكي تعرضه اللجنة على المجلس لمناقشته واقراره ويقوم رئيس المجلس واللجنة برفع الرد الى مقام جلالة الملك خلال اسبوع من تاريخ توجيه الخطاب الملكي .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة ٥ -

« يشرع المجلس بعد ذلك بأنتخاب نائبي الرئيس » .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ عصفور تفضل .

السيد وليد عصفور

لو سمحت دولة الرئيس أرجو ان تعدل المادة على الشكل التالي بدون ان يشرع . ينتخب المجلس نائبي الرئيس بالجلسة التالية او في جلسة الافتتاح .

السيد المقرر

إذا سمحت ربما الوقت لا يساعد على انه يجري في أول تشكيل مجلس ربما يكون في تأخير لا يمنع ان تعملها بعد الظهور بعملها ثاني يوم ولذلك اما الخطوة العملية التي تلي القسم هو انتخاب نائبي الرئيس .

دولة رئيس المجلس

هذا متبع في موضوع مجلس النواب يا استاذ وليد .

دولة الرئيس

دكتور جمال الشاعر تفضل

الدكتور جمال الشاعر

التقول بأنه لا مانع من ان نؤجل الانتخاب مدة ساعة او ساعتين هو قول غير معقول ولكن المبدأ الذي اشار اليه السيد عصفور هو المعقول ، وهو ان يجري الانتخاب ، الحقيقة السر في ذلك هو ما يلي هو أن يصدر تعليق من اعضاء المجلس الكريم ...

دولة رئيس المجلس

اسبوع معاك

الدكتور جمال الشاعر

الفترة قصيرة الحقيقة غير معقول ان قبل ابتداء الجلسة ان نبدأ بالانتخاب لا يوجد مهلة كافية للاعضاء لان يتشاوروا مع بعض المواقفان يتبدى بخطاب العرش وبعدها تأتي جلسة ثانية قد تكون بعد اسبوع او بعد ساعتين حتى تكون هناك فرصة نعرف بعض لان الانتخابات بالجلسة الماضية كان فيها كثيراً من الاستعجال .

السيد احمد الطراونه

هناك فرق بين أن نبدأ الانتخابات وبين ان نكمل الانتخابات ، عندما يفتتح المجلس أن نبدأ بالانتخاب .

دولة رئيس المجلس

ليس .

الدكتور اسحق الفرحان

اقترح الصيغة التالية

« يشرع المجلس في أول جلسة تالية انتخاب نائبي الرئيس ثم تعين... »

دولة رئيس المجلس

أرجو أن نكون دقيقين في الصياغة القانونية يعني أن لا نضع فيها شغلات بذهننا قد تحمل بالإيجاب والمعنى الواضح لان نجد بثنا التي مرت قبل شهر يجوز ان تتكرر عندنا خيرة بأنه قبل اسبوع نقوم بعمل استشارات .

السيد المقرر

يا سيدي في الواقع الفكرة التي يقولها الاخوان متوفرة في هذه المادة : -

المادة : هـ

يشرع المجلس بعد ذلك ... لا يعني بالضبط تلقائياً بعد افتتاح المجلس على الاطلاق فالمجلس هو الذي يقرر المواعيد التي يرى فيها ما يتخذ في قراراته فانا رأينا بقاء هذه المادة على هذا النص لا يمنع المجلس بعد ان يفتتح الجلسة لأول مرة بطبيعة الحال ، كمثل مجلس مدته سنتين ان يعين جلسة خاصة لانتخاب نواب الرئيس ولانتخاب اعضاء الدجان ولهذا لا ارى ضرورة لاجراء اي تعديل عليها .

دكتور محمد احمد ربيع

في الواقع انا اؤيد ما يسهل المقرر لانه في جملة بعد ذلك لا يعني فوراً فيها مهلة كافية وهذا يدل دلالة واضحة

الدكتور وصفي ميروا

دولة الرئيس ، سيدي الفصل من النظام الداخلي الذي كان معمول به في مجلس النواب وما زال ان يرأس

هكذا من المأهول

الجلسة الأولى الرئيس المؤقت ثم اليمن الدستورية
والرد على خطاب العرش أي ان اللجنة التي ترد على
خطاب العرش هي اللجنة التي تنتخب من المجلس ،
اللجان الأخرى تنتخب في الجلسة التي تلي الجلسة الأولى
وهذا في نفس النظام الذي عمل فيه في مجلس النواب .
السيد وزير الزراعة صلاح جمعه

جلسات المجلس خاصة فيما يتعلق بانتخاب
نائب الرئيس في كل الاجتماعات التي تعقد على أي
مستوى مهما كانت لابد ان يتم انتخاب نائب الرئيس
بالجلسة الأولى ، وهذا شرط متبع ويجب ان ينص
عليها كمال قال المقرر . ولذلك يجب انتخاب نائب
الرئيس بالجلسة الأولى . اما فيما يتعلق بانتخاب
اللجان فيمكن اعتبارها متفق عليها فيما بعد

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلا
أود ما تفضل به الاخ صلاح بك . لانه ما تفضل
به معالي الاخ وصفي بك انه هناك بالجلسة الأولى رئيس
بالسن قد يتعلم وجود الرئيس .

ولذلك يتعلم عليه ممارسة اعماله وهو مضطر ان يقوم
بأعمال رئيسية بهذا الامر ، لذلك يجب ان ينتخب
نائب الرئيس فور انعقاد الجلسة الأولى حتى يتولى
دعوة المجلس اذا حدث لاسمح الله للرئيس أي
كروه .

السيد سليمان اريمه

دولة الرئيس الحديث الذي دار في هذه الجلسة
والذات كثر في هذه الجلسة بحديث عن مجلس النواب ،
نص الكتاب السامي لدولة رئيس الوزراء بإيجاد هذه
المؤسسة فجاء ما يسمى مجلس بديل لمجلس النواب ، لولا
ظروف الاحتلال وبعض الظروف الفنية - باعقادي
ان هذا البديل هو بديل بالحسنة الديمقراطية وإجراء
التقاربات بين قهول هذا القضية بزيار ...

دولة رئيس المجلس

(مقاطعا) ...

نحن بصدد مادة يا سليمان بك .

السيد سليمان اريمه

(مداوما)

لوسمحت يا دولة الرئيس . لي رجاء ان نبتعد
عن بعض نقاط معينة ان التنويه عن مجلس النواب او
صلاحياته ، فنحن مجلس استشاري وموضوع
الدورات العادية ، في المجلس النيابي بمجلس استشاري
غير وارد وموضوع الحصانة انا او من فيه . لكن
شي واحد لا نريد ان نصل فيه اننا مجلس نواب لاننا
ليس لنا علاقة ، من ناحية اخرى انتخاب نائب الرئيس
هذا حق وارد مثل ما قال ابو عصام وصلاح بك ولكن
ايضا لا يمنع بالجلسة الأولى ان تنتخب اللجان الاربعة
الرئيسية ، وارجو ان يكون مباشرة وبالجلسة الأولى .

السيد المقرر سلمان القضاة

دولة الرئيس ، الواقع في مشروع النظام في عمل
تسلسلي ، يقسموا اليمن ، يبدأ المجلس بمباشرة
صلاحياته واعماله ، يشرع بانتخاب نائب الرئيس ،
بطبيعة الحال رئيس السن بقدر المجلس ظرفه لاشك
ثم يلي ذلك انتخابات نائب الرئيس وانتخاب اللجان
ولذلك هذه عملية ضروري التنبه لها .

السيد احمد الطراولة

المبادئ احيانا تسود ، نحن اخذنا اغلب المبادئ
من مجالسنا اغلب المواد اخذناها من النظام الداخلي في
مجلس النواب والاعيان ، والنقطة الثانية واجبتنا ان
نضم للمجلس في مروة بالنظام ، يعني بعض الاشياء
يتخذها المجلس بقرار منه : النقطة التي نحن بصدد
لائمي من اول جلسة تنتخب اعضاء اللجان ، لكن قد
يقرر المجلس انتخاب اللجان في اليوم الثاني او الذي
الذي يليه ، نريد شي من المرونة ، اقترح احد الاخوان
ان نؤجل هذا هل هناك ما يمنع ؟

المقرر

لا ...

السيد محمد علي بدير

اقترح الموافقة على المادة كما وردت .

السيد وليد عصفور

هناك اقترح بالتعديل ونفي عليه .

السيد وصفي ميرزا

التي على تعديل السيد عصفور ، الجلسة الثانية
مخصصة لانتخاب نواب الرئيس وانتخاب اعضاء
مكتب المجلس الدائم .

السيد المقرر

لماذا ازم نفسي بوقت معين نحن تركنا المجال
مفتوح .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلا

دولة الرئيس طرح هناك تعديل ونفي عليه .

دولة رئيس المجلس

الاخ وليد اثار اقترح

(اصوات نفي عليه)

دولة رئيس المجلس

من يوافق الاخ وليد عصفور على اقتراحه

بالتعديل المقترح ؟ ...

لم يفرز اقترح وليد بك . اذن من يوافق على

بقاء المادة كما جاءت من اللجنة وهي :

المادة ٥ - يشرع المجلس بعد ذلك بانتخاب

نائب الرئيس .

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة ٦ - يجري انتخاب نائب الرئيس واحدا
فواحدا بالاقتراع السري ومن يحرز على اصوات

اكثرية الاعضاء الحاضرين المطلقة بفز واذا لم تتوفر
هذه الاكثرية يؤخذ الاثنان اللذان حصلا على اكثرية
الاصوات ويعتبران مرشحين لمنصب نائب الرئيس
ويجري الانتخاب عليهما فقط ويفز من يحصل على
اكثرية الاصوات وفي حالة التساوي يقترح بينهما .
هذا وفي حالة عدم وجود مرشح منافس يعلن الرئيس
عن فوز المرشح الوحيد بالتزكية .

دولة رئيس المجلس

من لديه اعتراض على هذه المادة ؟

- لم يبد احد رغبة في الكلام -

دولة رئيس المجلس

ومن يوافق على هذه المادة كما جاءت من اللجنة

وتلاها المقرر ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة ٧ - ينتخب المجلس من بين اعضاءه اللجان

التالية :

أ - ١ - اللجنة القانونية .

٢ - اللجنة المالية والادارية .

٣ - لجنة الشؤون الخارجية .

٤ - اللجنة الاجتماعية والتربوية :

٥ - اي لجنة اخرى يرى ضرورة لتأليفها •

ب - تنتخب اللجان باكثرية الاصوات .

الدكتور محمد الزين

لقد شكلت عدة لجان ، واللجان الرئيسية عرفت

مهامها ، لكن اللجان التي شكلت اخيرا لم تحدد مهامها

دولة رئيس المجلس

سوف يأتيك قرار اللجنة بهذا .

هكذا من الأشغال

السيد المقرر

دولة الرئيس الواقع الذي خطر في ذهن معالي الاخ الدكتور محمد خطر في ذهننا الا انه راعينا النظام فقد تولف لجان بالاستناد للفقرة هـ - فقرة - من هذه المادة ثم تنتهي مهمتها ولذلك افردت اللجنة القانونية نصاً خاصاً سوف يعرض على المجلس الكريم فيما بعد يحدد مهام هذه اللجان مستقلاً عن النظام .

السيد احمد الطراونه

في لجان وضعها النظام ونص عليها اللجنة القانونية التربوية الادارية الخارجية الخامسة لجان وضعها المجلس ولم يضعها القانون لذلك تكلم النظام عن اللجان التي وضعها القانون فهنا يمكن القول ان اللجان يضعها المجلس وردت بالنظام يجب عندما يقرر المجلس اي لجنة يضع لها خارج النظام بقرار ، اي لجنة يرى المجلس ضرورة تشكيلها ولذلك كلما نصح لجنة نعدل النظام .

الاربعة الاولى بالنظام وما عدا ذلك يصدر قرار من اللجنة يصادق عليه المجلس لغايات هذه اللجنة وعندما يعمل بها ان تستمر .

السيد امين شقير

سيدي المادة (٧) هي تكرار للمادة ١١ في القانون . وارى ان اعادة غير مفيدة على الاطلاق فليجيب ان نكتفي بأسلوب انتخاب اللجان من خلال النظام تكرار ما ورد بالقانون غير مجدي .

السيد شمس الدين طاش

على ان المادة السابقة تتعلق باللجان . اقترح نقل المادة ٣٨ الى الفقرة سب - حتى ينحصر الموضوع كله بمادة واحدة .

دولة رئيس المجلس

ما رأي المقرر

السيد المقرر

يا سيدي الواقع انه رأينا ان نعين لا يمتنع المادة ٣٨ هي التي تحدد كيفية اجراء انتخابات اللجان الحقيقية جاء بحثها في فصل اللجان ولا يمنع ان يبقى الوضع كما هو عليه ما دام قد حددنا الغاية بقي تحديد طريقة الانتخاب فانقلنا بالحمية بالترتيب نتخب نائلي الرئيس ثم نتخب اللجان وهكذا بتصور العملية واضحة .

السيد محمود الشريف

أنا أؤيد ما قاله العضو المحترم عن المادة ٣٨ لانها تتكلم عن طريقة انتخاب اللجان لانه نحن تكلمنا عن طريقة انتخاب نواب الرئيس . بينما الان نتكلم عن انتخاب اللجان وطالما ان المادة ٣٨ بالفعل تبحث عن موضوع عن موضوع انتخاب اللجان لذلك فهي تبدو ببعيدة عن مجالها فانا أؤيد ان تكون هذه المادة في نفس المجال .

السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات

يا سيدي المادة ٣٨ تتكلم عن عقد الجلسات وانخذ الاراء فانا ارى بقاءها في مكانها هو لاصح .

المبارك نالله الرشيدان

أرى ان بقاءها هو الاصح حسب التسلسل اصح .

دولة رئيس المجلس

يعني موافقة على بقاءها في محلها شكراً .

الدكتور محمد الزين

دولة الرئيس بالنسبة لعدم ذكر لجان بالمجلس وعلم ذكر مهامها ، وكما تفضل معالي الاخ ابو

دولة رئيس المجلس

هذا كان امام اللجنة ، الحقيقة أن اللجان التي لم ينص عليها في القوانين وفي الامور التشريعية السابقة تركت ليعالجها المجلس كل لجنة في حينها لجنة اللجان لم توضع في نظام مجلس النواب .

ولا نص في مجلس الاعيان مع انها كانت من قبل عشرين سنة ماضية وترك هذا للمرونة انما كل مجلس مقيد بهذه اللجان المنصوص عليها في القانون ، انما اللجان الاضافية التي يراها هو يعتبرها ويعتدها قد يأتي المجلس بتشكيل جديد ولا يرى تشكيل لجنة لشؤون لاجئين او نازحين هذا هو المراد وفي يوجد قرار من اللجنة بهذا الأمر .

الدكتور محمد الزين

تفضل الاخ المقرر وقال بالنسبة للجان الاربعة التي وردت بالقانون انه لا يحق للمجلس ان يلغي اي لجنة منها وهذا كلام سليم . لكن برأيي المجلس ان لجنة الخدمات والزراعية لا تقل اهمية عن اللجان التي ذكرت بالقانون وكذلك مهامها .

دولة رئيس المجلس

شكراً

المادة ٧ - موضوعة بالاقتراح من يوافق

عليها .

الجميع

موافقون

السيد المقرر

الفصل الثاني وظائف الرئيس وفي الواقع

انه المرغبت المنصوص القانونية بنص النظام .

دولة رئيس المجلس

ملازمة بالقانون

هشام انه اللجان التي ذكرت بالقانون ذكر مهامها وصلاحياتها يا سيدي نص المادة ٧ تناط بالمجلس الصلاحية التالية د - ابدأ الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الامور المتعلقة بالخدمات والمناطق العامة وتحققاً لهذه الغاية يحق لكل عضو في المجلس الاستيفاح من الوزراء حول اي امر من تلك الامور .

هنا المناطق عامة والخدمات عامة اما ان توضع بشكل واضح حتى يكون لاعضاءها ورؤساءها لهم يتعرفوا على كل شي .

السيد المقرر

يا سيدي على كل حال هي النتيجة واحدة اولاً المجلس لمثل هذه اللجان ترك القانون للمجلس حرية تأليفها قد تكون لجنة المهمة واحدة ينتهي بأنهاء هذه المهمة ، وقد تكون هذه اللجنة لها صفة الديمومة كاللجان الموضوعية في القانون لهذا ، لا يختلف من حيث الوضع فلا يجوز لنا ان نضع مهام في هذا النظام للجان قد تنشأ في المستقبل مماثلة لها أو اهم منها لهذا فاللجنة القانونية في الواقع إلا أنها لم توقعه بعد تحدد مهام هذه اللجان لتقديمها للمجلس كاقترح فاذا اقراها المجلس يكون الموضوع حل انتهى .

السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات

تعقيباً على اقتراح معالي الدكتور الزين ليس من حق المجلس ان يلغي اية لجنة من اللجان الاربعة الموافق عليها القانون ، ويقول ان هناك لجان اخرى يشكلها المجلس ويلعبها في الوقت الذي يشاء وبالتالي لا يجوز النص عليها بالنظام لانها بعد ذلك يتوقف بقاؤها على تحديد ذلك النظام وهو حق رتبة القانون بنفسه وله حتى ان يلغيها وقت ما يريد .

السيد المقرر

المادة ٨ -

الفصل الثاني

وظائف الرئيس

المادة ٨ - أ - رئيس المجلس هو الذي يمثل أمام جميع الهيئات والجهات الأخرى ويتحدث باسمه مراعيًا في ذلك أحكام قانون المجلس الوطني الاستشاري وانظمة المجلس بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى المخولة إليه بموجب القانون وأي أنظمة صادرة بمقتضاه وبشكل خاص الصلاحيات التالية:-

١ - افتتاح جلسات المجلس والاعلان عن انتهائها أو رفعها .

٢ - تعيين مواضيع البحث في جلسات المجلس والمجلس وتحديد نطاقه وإدارة المناقشات وتنظيمها واعطاء الاذن بالكلام فيها .

٣ - الاعلان عن توصيات وقرارات المجلس

٤ - مراقبة اعمال امانة سر المجلس والاشراف على الاعمال الادارية فيه واصدار التعليمات اللازمة لتنظيمها .

٥ - المحافظة على الامن والنظام في المجلس واتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك .

ب- اي مهام ينص عليها قانون المجلس الوطني الاستشاري او هذا النظام وما يعهد به المجلس اليه.

السيد عبدالله الريماوي

أنا في تعليلات على هذه المادة إضافة فيما يتعلق بالقوة - ٢ - التي فيها فيها تعيين مواضيع البحث وقد اقترحت ادخال هذا التعديل في التعليق المقترح في القانون ، ملخصها ان يخلو على عبارة

تعين مواضيع البحث وتحديد نطاقه وهي فيها الكثير من معاني التضييق وان يخل مجملها وضع جدول اعمال الجلسة والمناقشات الخ ولما كان بعض المادة مأخوذ عن النص القانوني فلا سبيل لتعديله الان . ويبقى معلق . اما التعديل الاخر فهو ان كان ينصب على نص مادة ، لكنه باضافة مادة والنظام يمكنه ان يضيف الى نص القانون ما يعتبر تأكيداً لاغراضه . وهي الاعلان عن توصيات المجلس لهذا اقترح ان تضاعف العبارة التالية مراعيًا الإشارة الى التوصيات المختلفة وعدد الاصوات التي جازتها كل توصية وذلك فيما يتعلق بالامور المتعلقة بالقضايا والسياسة العامة للدولة . يعني اريد ان اوضح توصيات المجلس الكثيرة وهي تتعلق بالقوانين في توصيات تتعلق بأمور سياسية ويتخذ احد اعضاء موقفين إما ان يناقشها ولا يصوت عليها عندئذ لا يوجد توصيات للمجلس ويعلن عنها واما أن يناقشها وينب ان يصوت عليها وعندئذ تكون امامنا مواقف سياسية وبعضها قد يكون موضوعاً كبيراً هاماً ومن حق ذوي الآراء المختلفة ولن تكون الآراء مئة رأي رأي وعندئذ من حق الآراء المختلفة ان تبدو بأنها ريمت وان تبدو بأنها خسرت مثلاً فريد ان نسير في خطة سياسية معينة ، ممكن ان نقول طرح هذا الموضوع ناقشه المجلس ويمكن ان نقول ، يا حكومة استفيدي من ذلك ممكن ان يقترح احد الاعضاء وكل عضو وايضاً الرئيس على توصية معينة بالتصويت عندئذ التوصية السياسية اذا ما اعلن عنها دولة الرئيس وفي هذا عدل لنا نحن لسنا جميعاً بأراء سياسية موجهة في جميع المطالب وليس مستأ في رأي من مجلس مثله وان كان يرغب بأن لا يعلن عنه الا اذا نال اكثر الاصوات ما دمننا ، لذلك ارجو ان يوافق المجلس الكريم على التعديل الذي اقترحه .

الذكور جمال الشاعر

انني على التعديل .

السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات

كل ما قاله الاخ عبد الله بك هو رد لبعض التعديل الوارد على الجملة التي اقترح تعديلها بالقانون وارى ان تقتصر الجملة على فقرة بسيطة هي (يمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة له في القانون وهذا النظام واية مهام اخرى يعهد بها اليه) ولذلك فأني تعديل على القانون تصرف حكماً على النظام ، اما اذا تمت مشكلة التصويت على كل المداولات وحتى التي جرت فيها صيغة الرد المعارض اذا لم يحصل على اكثرية الاصوات يجب ان تؤخذ بصيغته .

دولة رئيس المجلس

هذا صبح .

السيد المقرر

سيد دولة الرئيس ، الواقع ان مهمة هذا المجلس هي مهمة استشارية ، ثانياً هذا المجلس يتخذ قراراته بالاكثرية ولهذا فالقرارات التي تصدر ، تصدر بأسم المجلس فقط وليس بأسم الاعضاء ، ثالثاً - جميع مايقال في هذا المجلس يتكلم فيه او يتحدث فيه الاعضاء المحترمين سيوضع في محاضر الجلسات والحكومة لها الحق في ان تأخذ به اي عضو يحترم في تصرفاتها اذا رأيت ان في ذلك ما يقنعها حتى ولو كان ذلك خلاف رأي الاكثرية .

دولة رئيس المجلس

طبعاً اضيف الى ما قاله السيد المقرر وما قاله اصحاب السعادة الاعضاء بأن رئاسة المجلس لاتتم الا في التوصيات والتوصيات يصار اليها بالتصويت وفي كل العالم برلمانياً ودولياً دائماً تعرض توصيات مجلس الامن تخفئة ستة يقولوا قرروا كذا وايضاً اذا لم تكن

الجلسة سرية فستأخذها الصحافة والاذاعة والاعلام بما يجري ونحن سنكلم عنها في خارج المجلس ولن يكون هناك سر .

السيد عبدالله الريماوي

ارجو ان اوضح ان هذا الموضوع اكبر من جميع الشكليات واكبر من جميع العبارات والصياغات وبالتالي يترتب عليه ان يعالج مدركين واقعياً المعنى الطبيعي : المجلس الاستشاري كل يوم انا اردد انه استشاري بينما لانه استشاري فمعناه ، نحن لسنا احزاب للتعبير عن اراءنا بل المجلس ، المجلس معني بالكثير من قضايانا الكبرى ، دعونا ان نكون واقين انا اعتقد انه ليس من المصلحة ، انا لا ادافع عن مواقف ذاتية ، ليس من المصلحة القومية ولا المحلية ان يعلن عن نفس الوضوح عن الموقف السياسي الذي لم يحظى على الاصوات الكافية . اما بالنسبة للموقف السياسي والذي يحصل على الاصوات الكافية انا اقترح في الواقع من الناحية السياسية و ارد لكنه لا يعالج مواقف لكنه في هذه النقطة معني بأن تتخطى الاشكال ، من الحق ومن العدل ومن المصلحة ان تبدو التوصيات السياسية المختلفة وان تبدو ان توصية اخذت اصوات اكثر او اقل ، التوصيات لا ترتبط بالحكومة هذا معروف لكن الجزء الذي يتعلق باعلان التوصيات جزء من عملية الاعلان جزء من مخاطبة الشعب الماقيين بين التوصيات باعلانها لا يخاطب الحكومة ، هو يخاطب الرأي العام .

دولة رئيس المجلس

... معالي الاخ لا تصيح توصية الا اذا حصلت على الاكثرية ، كيف اعلن عن صوت او صوتين واعتبره توصية كيف هذا ...

كلنا من الشعب

السيد عبدالله الريماوي

... عفواً يا دولة الرئيس ، كيف هذا هو ان تقول طرح بالمجلس ان يعرض رفض قرار ٢٤٢ مع التمسك بقرارات مؤتمر الرباط ، اخذ القرار ٥٥ والثاني كذا .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، تفضل معالي احمد بك .

السيد احمد الطراونه

مع احترام لرأي الاخ عبد الله بك ، نفس التمرارات في هذا البلد قد تكون في بعض الاحيان اهم من القرارات السياسية القرارات في المجلس يجب ان تتخذ قاعدة واحدة تنطبق على القرارات السياسية والقرارات الاجتماعية والقرارات الاقتصادية ، فأما ان يكون الاقتراح الذي تفضل به الاخ عبد الله الريماوي منصب على كافة القرارات التي يتخذها المجلس وان لا تكون منصبه فتخرطه ضمن المواضيع السياسية أو يعني هناك قرارات اقتصادية قد تكون اهم من قرارات سياسية فلماذا يجري على هذه نوع معين من التصويت وذلك نوع معين من التصويت انا وجهة نظري ان تؤخذ اراء المجلس بالاكثريه او بالاهلية ، اما اذا رأى المجلس الاخ بالناحية الثانية او الاخرى .

دولة رئيس الوزراء

نحن مطلوبين للمطار ، فاذا رغب المجلس الاستمرار بالنقاش فللمجلس يبقى وهذا حسب رأي دولتكم .

دولة رئيس المجلس

الموضوع مهم ، موضوع النظام والاستمرار نجاز هو المطلوب والافضل ، واريد الان ان اخرج

اقتراح معالي عبد الله بك حتى اذهب مع دولة الرئيس للمطار الى التصويت علماً بأن هذا المجلس لن ينجح بأن يعلن كل توصياته لانه لا يقدم نصيحة دون ان يكون غير مقتنع بها . والاعلان والصحافة سيكون دورها ابراز اي وجه او شيء مخالف ، فالمادة مطروحة الى التصويت بموجب تعديل عبد الله بك .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، نقطة نظام . عبد الله بك طرح نقطتين ، الحقيقة ليس من العدل التصويت عليهم مع بعض .

السيد عبدالله الريماوي

انا اريد نقطة اعلان التوصيات انا ارجو حفاظاً على كل شيء ان رئيسي يبدى رأيه في هذا الموضوع مع العلم بانني لست من الذين يطلبون افحام الوزراء في شؤوننا ، لكنني اطلب من رئيس الوزراء بمسؤولية رئيس الوزراء ، ان يبدى رأيه في هذه النقطة .

دولة رئيس المجلس

في الواقع انا اؤيد الكلام الذي قاله عبد الله بك ان نقحم نفوسنا في شؤون المجلس لاننا ايضا مقيدون بالقانون يا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

نحن مقيدون ايضا يادولة الرئيس ، مقيدون بالقانون ...

دولة رئيس الوزراء

(متابعاً) ... لكن بالله ؟! لا اراء طبعاً هو التجربة الديمقراطية الرأي هو للاكثريه هذا لانخلاف عليه ، والاستاذ عبد الله ما مال خلاف ذلك . اقتراحه الذي قدمه في تعديل القانون ، ذكر بانه ينص بالقانون على نشر المحاضر بالجريدة الرسمية كما كان هو المعمول

دولة رئيس المجلس

وضع ذلك بالنظام شيء وفي غير محله السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات بالممارسة الديمقراطية ، انا افهم معالي الزميل نشر عدد الاصوات الاكثريه عدد اصوات الاقلية هنالك في بعض المواضيع فيها كثير من الحساسية ولا نحب لمثل هذه المواضيع الحساسية ان تطرح جماهيرياً كما لا نحب

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) هذا شيء سري .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

... لا ليس سرّاً ، قد لا يكون سرّاً ولكننا لا نحب ان نطرحه اعلامياً ، ولكن يجب ان يكون من حق العضو ان يتدخل في كل المواضيع حتى الحساسية ولكننا في كثير من المواضيع لا نحب ان تطرح جماهيرياً ولا نحب ان يبقى العضو يوماً امارأي الجماهير لتتهمه احياناً ويكون وسيلة النشر هي وسيلة استخدام والجماهير دائماً على حق .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك اقترح تعديل هذه الصيغة من يوافق عبدالله بك على اقتراحه وقد نفي عليه السيد طاهر حكمت

أرجو افساح المجال امام الآخرين الموضوع مش موضوع تصويت الموضوع مهم وحساس أرجو افساح المجال اما الآخرين يا سيدي بيدوان الخيار بين الاقتراحين هو خيار صعب والصعوبة تكمن بين ان نسير في طريق الديمقراطية في كل ابعادها بما في ذلك ابراز الرأي المخالف بكل ابعادها وما يعنيه ابراز الرأي المخالف احياناً من استغلال هذا الرأي المخالف للعب بالجماهير وعواطف الجماهير وبين ان نخفي الرأي المخالف

به في مجلس النواب وكان رأينا لحكومة هذا يرد في النظام وارسلنا في هذا الموضوع واورعنا الى الجريدة الرسمية عندما تأتي المناقشات ان تنشر كما كانت امانة السر المحاضر في ملحق الجريدة الرسمية ، اما في موضوع ان المجلس او رئيس المجلس يقرر او يعلن رأي الاكثريه ورأي الاقلية . في الواقع هذا بالنسبة الى هذا هو اقحام كما ذكر الاخ علماً بأنه هذه الحكومة ويتصوري اية حكومة مستستمع الى رأي الاكثريه الاقلية .

اصوات ...

دولة رئيس الوزراء

والشعب ... نريد الشعب ان يسمع .

دولة رئيس الوزراء

الشعب عن طريق الاعلان دائماً ، يسمع ويعرف ولذلك كل شيء ينشر ويعلن بالصحافة وانا لا اعرف كيف يمكن ان يكون النشر ، يعني اذا اراد عبد الله ان يوضح الاسابوب بالاقتراح ...

السيد عبدالله الريماوي

انا اوضح ان يعلن دولة الرئيس اجتمع المجلس ونقاش كذا وكذا وقد اتخذ بالاكثريه كذا اصوات

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) بعدد كذا

السيد عبدالله الريماوي

باكثريه اربعين صوت الموافقة على الموضوع كذا .

الموضوع فيه تجربة ما هو الفاظ انا طلبت افحام الاخ ابو عماد في هذا الموضوع والمحمته لعلنا لانه موضوع فعلاً مهم وكبير والفائدة به قومية وللاردن .

هكذا من المأهول

ما يعنيه هذا الاخفاء من قتل الروح الديمقراطية ولذلك فأنتي أرى لا بد من الوصول الى حل معقول لهذه الناحية وان يكون اعلان التوصيات يتضمن علاناً اجمالياً لما حازته هذه التوصيات من اصوات موافقة وما حازته من اصوات مخالفة والاصوات التي استنكفت عن التصويت دون تعرضي للمواضيع الاخرى بهذا نضمن نوعاً من التوازن والديمقراطية مضمن بأن نعطي للجماهير فكرة مدى استجابة اعضاء المجلس لهذه التوصية ومدى قوتها ومدى شعبيتها ومدى جماهيريتها وفي نفس الوقت لا نقوم بعمل استعراضي نفضب فيه مشاعر بعض من يحبون الاستعراض فيه مع انني مع جميع الاعضاء المؤيدين ولذلك ارى ان تعدل هذه المادة بأن يكون الاعلان عن توصيات المجلس متضمناً فقط الاعلان عن عدد الاصوات المؤيدة وعدد الاصوات المعارضة والاصوات المستنكفة دون بحث في التفاصيل وبهذا نضمن نوعاً من التوجه نحو الديمقراطية .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله بك . بإيجاز يا عبدالله بك لاننا على عجل .

السيد عبدالله الريماوي

يعني يا دولة الرئيس انت لا تمارس الإيجاز إلا علي رغم الصداقة ...

دولة رئيس المجلس

الاعضاء يتكلموا كلمة واحدة انت تتكلم عشرة . السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً . الحديث الذي من قبل الاخوان عن مخاطبة الرأي العام ومناقضة الرأي العام والخضوع للرأي العام وان الرأي المخالف قد يكون بالضرورة هو الرأي الذي يريده الرأي العام ... - ضجه -

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً) ... الواقع بالرغم من هذا التحامل اما الذين يؤمنون بالرأي العام والذين يؤمنون بالرأي العام خارج هذا المجلس ليس بمستوى اقل من الرأي العام داخل هذا المجلس لانه منتمي لاي قطاع من شعبه وقبل ان يتبين اي واحد منا لهذا المجلس لم يكن منا احد يتصور انه اصبح في موقع والرأي العام في موقع آخر الرأي العام في حالتنا الحاضرة مرتبط . في حالات ارتباك الرأي القومي في حالات ضغوط منها نفسي ومنها فكري انا اعتقد انه عندما يطرح رأي في هذا المجلس ولو كان رأيه لايموز الاعلى اقلية الاصوات ، يكون عنده الجرأة لتقبل ذلك وفي الغالب ليس منسجم مع الرأي العام بالمعنى السطحي . فالذي سوف نظرحه قرارات سوف تكون منسجمة مع الرأي العام بالمعنى السطحي هي رأي الاكثرية ، نرجع ثاني مرة وبلاش نزاود كثير ، انا اقول بقطع النظر عن التصويت ان هذا الموضوع يمس صميم وضع هذا المجلس واعتقد سيأتي وقت يقبل ان يعلن باسمه توصية لم يعلن رأيه فيها

دولة رئيس المجلس

باختصار الوقت ، اماننا ثلاثة اقتراحات الاقتراح الاول هو اقتراح عبد الله بك بان تعدل بالشكل الذي ذكره . الذي قرأه علينا .

السيد عبدالله الريماوي

الاعلان عن توصيات المجلس يعلن عنه ، والتوصيات المختلفة وعدد الاصوات التي نلها كل اقتراح وفيما يتعلق بقضايانا السياسية العامة يجب ان يعلن عنها بصراحة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق عبد الله بك يرفع يده .

قتراح عبد الله بك لم يفرز .

دولة رئيس المجلس

نتيجة التصويت ١٢ صوت لم يفرز . الان هناك اقتراح طاهر حكمت . يقول - ان يعلن الرئيس التوصيات باعادها الثلاثة الموافقة والمعارضة والاستنكاف دون تفصيل . من يوافق على هذا الرأي بعدد الاصوات السيد الامين العام

العدد ستة وعشرين .

دولة رئيس المجلس

اذن الاقتراح الاساسي والاصلي هو اقتراح اللجنة القانونية بقبول المادة كما جاءت من يوافق عليه؟ اماننا اقتراح اللجنة من يوافق عليه ...

السيد وصفي ميرزا

طلما الاقتراحات التي طرحت سقطت ولم تفرز

دولة رئيس المجلس

نريد ان نصوت على اقتراح اللجنة طلما ان اقتراح عبد الله بك لم يفرز واقتراح طاهر بك ايضاً السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات

ان سقوط الاقتراح يعني عدد المعارضين اكثر من عدد الموافقين ونجاح الاقتراح يعني ان عدد الموافقين اكثر من عدد المعارضين ولـ (٣١) عضو ليس المطلوب ان يحصل الاقتراح على (٣١) المطلوب ان يكون عدد الموافقين اكثر .

من عدد المعارضين ، قد يكون اقتراح عبد الله ما يطلع على الاكثرية فيكون رأي العضو المعارض اهم والباقي امتنع عن التصويت . فكل اقتراح يجب ان يكون الصوت عليه بالموافقين والمعارضين والمستنكفين

دولة رئيس المجلس

ما رأي المقرر بهذا؟

السيد المقرر

ياسيدي الحقيقة طريقة التصويت التي موجودة عندنا اخذناها واستعمرناها ونقلد بها مجلس النواب ان اي اقتراح يطرح يبين فيه عدد الموافقين فان لم يفرز على الاكثرية يسقط هذا هو الماشي . (اصوات استفسار)

السيد المقرر (متابعاً)

عد الحضور الذي فيه نصاب قانوني الاكثرية المطلق للحضور .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي حتى لو طبقنا المبدأ الذي تكلم عنه السيد مقرر اللجنة ، من ناحية حسابية نجد انه في الاقتراح الذي نحن بصده الان بان نصل الى نتيجة غير النتيجة التي توخاه سلمان .

السيد المقرر

لا.. انا ما توخيت نتيجة ياسيدي طريقة التصويت هي بطرح موضوع للاقتراح يجري التصويت عليه الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين هي التي تقرر فاذا حضر (٤١) عضو يكون النصاب قانوني نصف زائد واحد هي الاكثرية المطلقة .

السيد عبدالله الريماوي

ياسيدي هذه النقطة يعني تستحق الاهتمام في تعبير اسمه الاكثرية المطلقة وفي تعبير اسمه الاكثرية النسبية وفي تعبير اسمه الاكثرية المحددة بالنص ، بالنسبة لهذا المجلس النص حدد انه اذا اجلس النظامية لازم يكون الاثنين ، تأتي للتصويت الفكرة الماشية فيها النظام المأخوذة عادة انه حتى اي قرار يمشي لازم يأخذ الاكثرية يعني بها نصف زائد واحد اكثرية الموجودين

هكذا من الأشغال

ما يميزه هذا الاخفاء من قتل للروح الديمقراطية ولذلك فأني أرى لا بد من الوصول الى حل معقول لهذه الناحية وان يكون اعلان التوصيات يتضمن علناً اجمالاً لما حازته هذه التوصيات من اصوات موافقة وما حازته من اصوات مخالفة والاصوات التي استنكفت عن التصويت دون تعرضي للمواضيع الاخرى بهذا ضمن نوعاً من التوازن والديمقراطية مضمين بأن نعطي للجماهير فكرة مدى استجابة اعضاء المجلس لهذه التوصية ومدى قوتها ومدى شعبيتها ومدى جماهيريتها وفي نفس الوقت لا نقوم بعمل استعراضي نفضب فيه مشاعر بعض من يحبون الاستعراض فيه مع اني مع جميع الاعضاء المؤيدين ولذلك أرى ان تعدل هذه المادة بأن يكون الاعلان عن توصيات المجلس متضمناً فقط الاعلان عن عدد الاصوات المؤيدة وعدد الاصوات المعارضة والاصوات المستنكفة دون بحث في التفاصيل وهذا نفسم نوعاً من التوجه نحو الديمقراطية .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله بك ، بلجهاز يا عبدالله بك لاننا على عجل .

السيد عبدالله الريماوي

يعني يا دولة الرئيس انت لا تمارس الانجاز الاعلى رغم الصداقة ...

دولة رئيس المجلس

الاعضاء يتكلموا كلمة واحدة انت تتكلم عشرة .

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً . الحديث الذي من قبل الاخوان عن مخاطبة الرأي العام ومناقضة الرأي العام والخضوع للرأي العام وان الرأي المخالف قد يكون بالضرورة هو الرأي الذي يريده الرأي العام ...)
- ضجه -

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً) ... الواقع بالرغم من هذا التحامل اما الذين يؤمنون بالرأي العام الذين يؤمنون بالرأي العام خارج هذا المجلس ليس بمستوى اقل من الرأي العام داخل هذا المجلس لانه منتمي لاي قطاع من شعبه وقبل ان يتبين اي واحد منا لهذا المجلس لم يكن منا احسد يتصور انه اصبح في موقع والرأي العام في موقع آخر الرأي العام في حالتنا الحاضرة مرتبط ، في حالات ارتباك الرأي القومي في حالات ضغوط منها نفسي ومنها فكري انا اعتقد انه عندما يطرح رأي في هذا المجلس ولو كان رأيه لايجوز الاعلى اقلية الاصوات ، يكون عنده الجراءة لتقبل ذلك وفي الغالب ليس منسجم مع الرأي العام بالمعنى السطحي ، فالذي سوف نظرحه قرارات سوف تكون منسجمة مع الرأي العام بالمعنى السطحي هي رأي الاكثرية ، نرجع ثاني مرة وبلاش نزاد كثير ، انا اقول بقطع النظر عن التصويت ان هذا الموضوع يمس صميم وضع هذا المجلس واعتقد سيأتي وقت يقبل ان يعلن باسمه توصية لم يعلن رأيه فيها

دولة رئيس المجلس

باختصار الوقت ، امامنا ثلاثة اقتراحات الاقتراح الاول هو اقتراح عبدالله بك بان تعدل بالشكل الذي ذكره . الذي قرأه علينا .

السيد عبدالله الريماوي

الاعلان عن توصيات المجلس يعلن عنه ، والتوصيات المختلفة وعدد الاصوات التي نالها كل اقتراح وفيما يتعلق بقضايا نا السياسية العامة يجب ان يعلن عنها بصراحة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق عبد الله بك يرفع يده .

اقتراح عبد الله بك لم يفرز .

دولة رئيس المجلس

نتيجة التصويت ١٢ صوت لم يفرز . الان هناك اقتراح طاهر حكمت . يقول - ان يعلن الرئيس التوصيات بايماءها الثلاثة الموافقة والمعارضة والاستنكاف دون تخصيص ، من يوافق على هذا الرأي بعدد الاصوات السيد الامين العام

العدد ستة وعشرين .

دولة رئيس المجلس

اذن الاقتراح الاساسي والاصلي هو اقتراح اللجنة القانونية بقبول المادة كما جاءت من يوافق عليه؟ امامنا اقتراح اللجنة من يوافق عليه ...

السيد وصفي ميوزا

طلما الاقتراحات التي طرحت سقطت ولم تفرز

دولة رئيس المجلس

نريد ان نصوت على اقتراح اللجنة طلما ان اقتراح عبد الله بك لم يفرز واقتراح طاهر بك ايضاً السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات

ان سقوط الاقتراح يعني عدد المعارضين اكثر من عدد الموافقين ونجاح الاقتراح يعني ان عدد الموافقين اكثر من عدد المعارضين ولذا (٣١) عضو ليس المطلوب ان يحصل الاقتراح على (٣١) المطلوب ان يكون عدد الموافقين اكثر .

من عدد المعارضين ، قد يكون اقتراح عبدالله ما يطلع على الاكثرية فيكون رأي العضو المعارض اهم والباقي امتنع عن التصويت . فكل اقتراح يحسب ان يكون الصوت عليه بالموافقين والمعارضين والمستنكفين

دولة رئيس المجلس

ما رأي المقرر بهذا؟

السيد المقرر

ياسيدي الحقيقة طريقة التصويت التي موجودة عندنا اخذناها واستعناها ونقلد بها مجلس النواب ان اي اقتراح يطرح بين فيه عدد الموافقين فان لم يفرز على الاكثرية يسقط هذا هو الماشي . (اصوات استفسار)

السيد المقرر (متابعاً)

عد الحضور الذي فيه نصاب قانوني الاكثرية المطلق للحضور .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي حتى لو طبقنا المبدأ الذي تكلم عنه السيد مقرر اللجنة ، من ناحية حسابية نجد انه في الاقتراح الذي نحن بصده الان بان نصل الى نتيجة غير النتيجة التي توخاه سلمان .

السيد المقرر

لا.. انا ما توخيت نتيجة ياسيدي طريقة التصويت هي بطرح موضوع للاقتراح يجري التصويت عليه الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين هي التي تقرر فاذا حضر (٤١) عضو يكون النصاب قانوني نصف زائد واحد هي الاكثرية المطلقة .

السيد عبدالله الريماوي

ياسيدي هذه النقطة يعني تستحق الاهتمام في تعبير اسمه الاكثرية المطلقة وفي تعبير اسمه الاكثرية النسبية وفي تعبير اسمه الاكثرية المحددة بالنص ، بالنسبة لهذا المجلس النص حدد انه اذا اجلس النظامية لازم يكون الاثنين ، تأتي للتصويت الفكرة الماشية فيها النظام المأخوذة عادة انه حتى اي قرار يمشي لازم يأخذ الاكثرية يعني بها نصف زائد واحد اكثرية الموجودين

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس

الأكثية من الموجودين .

السيد المقرر

الواقع البحث كيف بصوت المجلس وكيف تجمع الاصوات التي تفضل بها الاخ طاهر وعبد الله بك تأتي تحت فصل عقد الجلسات واخذ الاراء فندما نصل اليها يمكن بحث هذه المواضيع فانا اعقد انه تفهم دولة الرئيس في الاعلان ، الاعلان هو ابلاغ توصيات المجلس الى الحكومة ، الاعلان هو التلميح عن توصيات المجلس .

السيد طاهر حكمت

السيد المقرر نستمع الى اقتراح جديد .

دولة رئيس المجلس

لا ، ليس اقتراح ...

السيد طاهر حكمت

السيد المقرر يقول الان اننا لا نريد ان نفهم الرئيس ، وهذا بمثابة اقتراح جديد يدخل ضمن الاقتراحات الثلاثة التي كانت موجودة امامنا فعلينا الان ان نثبت في موضوع الاقتراحات الثلاثة ، تقدم الاستاذ عبد الله الريماوي باقتراح ولم يفرز على اغلبية الاصوات ، ثم تقدمت انا باقتراح ، قال على ست واربعين صوتاً وانا ارجو ان تتم العملية بشكل طبيعي وان يعلن عن عدد الاصوات المعارضة للاقتراح الذي ادليت به .

السيد احمد الطراونه

في فراق عندنا بين القرار وبين النظام الداخلي الذي نسير عملنا على ضوءه يعني هل من المقبول انه يكون الموجودين الان ثمانين واخذ ، ثمانية عشر هم الاكثية بقر النظام المجلس يسير عليه على الاقل بالنظام

نصف الموجودين في فرق بالتصويت بالنظام بين شي كهذا وبين قرار عادي .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

في ظل مخرج لو ان الاقتراح الثالث اخذ عشرة يصبح الاقتراح فاقد حق التصويت .

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) ... ولا يصح فائزاً .

السيد الروابده

(متابعاً) ... الفائز هو من يأخذ اكثر ممن المعارضين . وليس ببقائه قائم بذاته .

(اصوات ...) انت تعطي الحق ان اصوات

مرتين وثلاث واربعه اذن ... (اصوات) .

السيد احمد الطراونه

المعارضين الاولين لم يوافقوا والمعارضين الثانين هم ايضاً ما وافقوا لا يعني انه اذا اخذنا المجلس ثلاثة اقسام الذين يكون اكثر يكون فاز القرار غلط لانه ممكن اثنين من الذين اختلفوا رايتهم واحد ، ولذلك يكون مجموع الاثنين اكثر من واحد .

دولة رئيس المجلس

السيد انعام تفضل
السيدة العام المفتي

اذا كنا سنستمر بالبحث في اسلوب التصويت الذي تفضل به السيد المقرر انه اذا قال احد المواضيع الاغلبية المطلقة فهذا واضح لكن اذا كان الوضع في ٢٦ صوت فهذا لا يغير والباقي استكشاف ، الحقيقة هي انه اذا كان عرض موضوع واحد من الاخوان عارضه وفشل ، وعرض موضوع آخر يمكن هو يرى ان الحل الافضل هو ذلك الموضوع ومن الضروري ان تأخذ الناس المعارضين حتى يقرروا انه ٢٩ مع القرار

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

اذا سمح لي دولة الرئيس بالكلام تستمر جلسته القانونية بواحد وثلاثين تبدأ بأربعين اذا لم نحصل على قرار يوماً ، (اصوات)

دولة رئيس المجلس

أكثية الحضور اكثية الحضور ، الحقيقة الان اطرح على المجلس او اذا اراد المجلس استمرار الجلسة اريد الاخ ابو هشام ان يرأسها لانني اريد ان اصل الى المطار ... او نقف عند بحث هذه المادة (اصوات)

السيد المقرر : لا يا سيدي اريد ان اذكر نقطة في الواقع البحث كيف يصوت المجلس انا برأيي ليس المادة محلها هنا ، محلها في باب او فصل عقد الجلسات واخذ الاراء فمثلاً المادة (٣٦) تجمع الاصوات ، المادة (٣٥) تتكلم عن الاكثية فانا اتصور انه البحث في هذه النقاط وموضوع التصويت

دولة رئيس المجلس

الواقع نحن امام هذه المادة بالذات الذي حصل فيها ان اقتراح عبدالله الريماوي حصل على ١٢ صوتاً واقتراح طاهر بك حصل على ٣٩ وامامنا اقتراح اللجنة القانونية الذي هو الاقتراح الاساسي السيد المقرر

نحن امام نص القانون .

(اصوات ...)

دولة رئيس المجلس

ابو هشام بحكم خبرتك بالخلاف على مثل هذه المادة ...

السيد احمد الطراونه

عادة يأخذ اكثية الموجودين

دولة رئيس المجلس

اذن لا بد من اقتراح

السيد احمد الطراونه

هذا يعود لقرار الاكثية ورأي الاخوان

الدكتور جمال الشاعر

يا سيدي ٤٢ عدد الحضور

اصوات اكثية

دولة رئيس المجلس

لما صار التصويت كان في مجموعه من

الاخوان خارج القاعة .

السيد احمد الطراونه

يا سيدي نحن نطرح الموضوع بالتصويت

دولة رئيس المجلس

يطرح بالتصويت وهذا برأي وهو الحل المناسب فاذا نجح اقتراح طاهر بك كان به ، يعني وإذا لم يفرز فاقترح اللجنة هو الفائز :

السيد احمد الطراونه

يا سيدي هذا كنا نسير عليه في مجلس النواب عندما كان يطرح الاعتراض ويسقط يكون قرار اللجنة هو الفائز .

دولة رئيس المجلس

الحاج بدير تفضل

السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس ما تفضلتم به هو الصحيح . ::

(اصوات ...)

سقط الاقتراح وبقي قرار اللجنة ؟

السيد طاهر حكمت

أنا لا اوافق .. يجب ان نعرف عدد الحاضرين

هكذا من الشاعلي

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس

عدد الحاضرين يظهر الآن من التصويت
- اصوات -

الآن ٤٨ عضو ... انسحب بعض الاعضاء
بعد التصويت

السيد المقرر

يا سيدي هذا لا يحتاج الى طرح مرة اخرى
بعد ما صوتوا الاعضاء على الاقتراح وسقط يبقى
قرار اللجنة هو الاصل

دولة رئيس المجلس

لا . لا . نريد ان نرى كم يأخذ يا سلمان
بك

الدكتور محمد الزين

في رأي المتواضع ، انه هذا النظام سوف
نسير عليه ابتداء من ..

دولة رئيس المجلس

الى آخر عمر المجلس ...

الدكتور محمد الزين

ولكن أرى ان نؤجل الجلسة الى السابعة مساء
بوجود دولة رئيس المجلس والحكومة لان هذا هو
النظام الذي سوف نسير عليه .

دولة رئيس المجلس

نحن الآن وبعد هذه المادة يجب ان نرى
الاستقرار في المناقشات او عدمه لان المادة هذه
طرح عليها ثلاث اقتراحات في
الدكتور احمد محمد ربيع .

أرجو ان يصار الى التصويت على الاقتراح
التالي

السيد عبد المجيد الشريدة

يا سيدي مادة النظام ...

دولة رئيس المجلس

مقاطعاً (المادة هذه المقترحة هي من صياغتك انت
والاخوان ..

في اللجنة القانونية ...

السيد عبد المجيد الشريدة

متابعاً (مادة النظام الموضوعة من قبل اللجنة
هي المادة الأساسية فأني مخالفة لتعديلها معناه اقتراح
على التعديل يكون هو اقتراح على الاصل . عندما
تأتي اكثرية المجلس على رفض هذا الاقتراح معناه
يكون منصب على موافقة على الاصل الاساسية

دولة رئيس المجلس

هذه المادة مهمة ونريد الاقتراح عليها .

السيد عبد المجيد الشريدة

متابعاً - لا يجوز في الحالة المشابهة امامنا فقط
نحن امامنا اقتراحات كثيرة ، ولذلك لو طرحنا هذه
المادة الاساسية ممكن انها تسقط ماذا نفعل

السيد احمد الطراوله

دعونا نحل هذا الاشكال ، انا الذي اقله
لنرى المعارضين ، والمواقفين والمستكفين ...

دولة رئيس المجلس

هنا هو اقتراح طاهر بك .

السيد انعام المكي

دولة الرئيس كان هناك اقتراح من ممالي
سلمان بك بأن نضع موضوع اضافة اسلوب التصويت
بالمادة (٣٠)

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) . هذا الموضوع موضوع اعلان
نوصيات المجلس

السيد انعام المكي

الذي اريد قوله هو حتى بيت في قضية اسلوب
التصويت وهذه التضاربات التي دارت في النقاش
انني على اقتراح سلمان بك انه نرجي اخذ القرار
في هذا البند بالذات الى ان نتفق على اسلوب التصويت

دولة رئيس المجلس

من يوافق على اقتراح سلمان بك ...
ماذا يا امين بك ...

السيد امين شقير

يا سيدي في مشروع النظام المادة ٣٦ اللجنة
القانونية اقترحت اسلوب معين في احصاء الاصوات
واجراء التصويت الخ ...

أما برفع الايدي او التصويت السري ولا
 مجال للافتراض ان الصمت هو تعبيراً عن التصويت
او هو تعبير عن موقف للملك يعني الانسان يكاد
لا يفهم كيف تجري المناقشة في هذه الامور .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

السيد المقرر

يا سيدي حتى نتفق ونضع نص كيف نصوت
اصوات ... اصوات

دولة رئيس المجلس

اقتراح الاخ طاهر بك نجح وتعلن التوصات
بالاكثرية .
والمعارضين والمستكفين ٢٦ صوت

السيد المقرر

يا سيدي تعلق الجلسة عند هذه النقطة .

السيد الامين العام

ه - تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

الجلسة القادمة يوم الاثنين القادم في ٩٧٨/٥/٢٩
وارفع الجلسة

(وانتهت الجلسة

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

تعريف

- ١ - اعد واسبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجدوي ومنظم الضبط
السيد فخير عطيات .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا الممدد وتدقيقه في المطبعة :
السيدان نصري الشهابي وفسان النجدوي .